

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الشعب

شرف - اخاء - عدل



كتاب ايض

حول النزاع

الموريتاني - السينغالي

تمثل الأزمة التي تهز العلاقات الموريتانية السنغالية حدثا فريدا في تاريخ المنطقة كما تشكل خطرا كبيرا بالنسبة لآفاق تنميتها واندماجها الاقتصادي. ولم تنجم الأزمة، كما تحاول إثباته الدعاية الرسمية في دكار، عن حادث حدودى بسيط، كثيرا ما يحدث، ولا يتجاوز، في الظروف العادية، حدوده المحلية.

وان حجم الفاجعة التي تعرضت لها الجالية الموريتانية في السنغال، واعمال العنف والعدوان التي تتالت لتطال الأرواح والممتلكات، وكذلك المدة الطويلة لهذه الأعمال ودقة احكامها وشموليتها لكامل التراب السنغالي لتظهر بكل وضوح ان ما حدث كان تنويجا لارادة جلية، وخطة مبيتة تم تنفيذ حلقاتها بكل برودة أعصاب. ولقد جاءت شهادات المراقبين المطلعين على المسرح السياسي في السنغال، وكذلك ممثلى وسائل الاعلام الدولية، الموجودين في عين المكان، اثناء حدوث المأساة، لتؤكد حقيقة هذه الأحداث الأليمة.

ولا يمكن لأي حادث حدودى مهما بلغ من الخطورة، أن يبرر او يفسر الانفجار العنيف الذي اقتلع جذور الجالية الموريتانية في السنغال، على قدمها وانصهارها في هذا البلد، وحطم بشراسة وفي بضعة أيام اسس التعايش والأخوة والتفاهم الفريد، بين الشعبين الموريتاني والسنغالي، وهي الأسس التي ما كان أحد يتصور امكانية زعزعتها.

وان خطورة هذه الأزمة، التي اثارها النظام الحاكم في السنغال وواصل تغذيتها بوعى و ارادة، لتكمن بالدرجة الأولى في هذه المسؤولية المباشرة والرسمية وفي الطابع العنصري والحاقد على الاجانب الذي ميّز حملة الحقد والابادة الموجهة ضد كل العرب دونما تمييز بين الرعايا الموريتانيين والسنغاليين ذوى الأصول العربية الموريتانية.

وتكمن هذه الخطورة كذلك، ليس فقط في تدهور العلاقات بين الدولتين، ولكن - وهذا هو الأهم - في القطيعة العميقة بين الشعبين اللذين يخشى عليهما ان يريا علاقات التكامل النموذجي القائم بينهما، وقد حل مكانها التنافر والتباعد في العواطف والمصالح، مما ستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وبالفعل فلقد ظلت موريتانيا والسنغال بلدين متجاورين نسج شعباهما على مر الحقب نسيجا كثيفا من العلاقات الممتازة. ولقد تعززت الروابط الجغرافية والتاريخية والبشرية بفعل اعتناق دين واحد ظل تأثير رواه وقادته يتعدى الحدود بغض النظر عن انتمائهم الوطني. كما ساهمت المبادلات التجارية المدعومة من طرف تكامل اقتصادي خصب في تقوية وتعزيز التواصل والترابط بين الشعبين.

ولم يحل الاستعمار المباشر الذي جمع البلدين في مجموعة واحدة هي افريقيا الغربية الفرنسية دون تطور مسيرة التقارب هذه، بل عززها ودعمها. ومع الاستقلال سنة 1960، اندفعت الدول الفتية يدعمها هذا الرصيد الهائل من العلاقات المتنوعة التي تربط بقوة بين شعوبها في انتهاج سياسة تعاون ترمي إلى ترجمة التضامن الطبيعي بينها الى واقع ملموس.

وفضلا عن العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تربط بينهما، انتسبت موريتانيا والسينغال الى عدة منظمات اقليمية مثل منظمة استثمار نهر السينغال والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك واللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل... الخ. كما يشتركان مع باقي دول العالم في العمل على تحقيق مثل الانسانية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة.. الخ.

وان الحكومة. السينغالية في الوقت الذي تضحى فيه بهذا الرصيد النفيس من العلاقات المتنوعة والمثمرة، الناتجة عن جهود الاجيال المتتالية من الموريتانيين والسينغاليين، ثمنا لمصالح انية وحسابات سياسية ظرفية لتتحمل مسؤولية كبيرة أمام التاريخ وأمام شعبينا اللذين كان كل شيء يوحد بينهما.

انها تظن ان سلوك هذا الطريق السهل كفيل بحل المعضلات البنيوية والمشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع والاقتصاد السينغاليين، ما دامت لا تمتلك الشجاعة الكافية لايجاد حلول جذرية لهذه المشاكل والصعوبات.

لقد تخيلت هذه الحكومة، تبعا لذلك خطة تمكن في نظرها من الهاء الرأي العام الداخلي بتوجيهه الى قضية خارجية وفقا لأسلوب ممجوج وممقوت يتمثل في تقديم «الآخر - الاجنبي» كبش فداء.

وهكذا كانت الجالية الموريتانية بحكم اهميتها العددية (500,000) نسمة، وحيويتها الملحوظة وتأثيرها الثقافي، ودورها الاقتصادي المعروفين والمحترمين، فضلا عن نجاحها المهني وأصولها العرقية على وجه الخصوص، الضحية الأكثر تعرضا والفريسة السهلة لنظام وساسة استنفدوا كل سبل التعبئة.

واستهدفت الخطة التي تم وضعها وأشرفت عليها السلطات السينغالية تصفية هذه الجالية التي قدمت الكثير للسينغال وذلك بتسخير كل الوسائل لتوجيه العواطف الدنيئة والمعاناة والاحساس بالغبن والحقد الدفين لجمهور ضائع بفعل تأثير أزمة لا أمل في الخروج منها، ضد هذه الجالية.

. والاغرب في كل هذا، بالنسبة للمراقب العادي، وان كان اقل غرابة بالنسبة للعارفين للممارسات السياسية السينغالية هو صلف نظام دكار ووقاحته عندما حاول، بعد اعتراف جريمته النكراء، اخفاء الحقيقة وحجب الوقائع باطلاقه لمجموعة من الاتهامات الكاذبة الغير قائمة على أي أساس ضد موريتانيا وبتقديمه لمطالب غير واقعية وخداعة.

وهكذا يتهم هذا النظام - الذي يمارس العنصرية ضد الجالية الموريتانية - موريتانيا بالرغبة في التخلص من الجزء الزنجي - الافريقي من سكانها مع انها لم تفعل سوى ان اعادت الرعايا السينغاليين الذين كانوا يقيمون على التراب الوطني الى بلدهم وذلك استجابة للطلب العلني والملح للسلطات السينغالية.

ويعرف كل احد ان اللون لا يكتسي اية اهمية في المجتمع الموريتاني الغني باعراقه المختلفة والمتداخلة فيما بينها في اكثر الاحيان والمطبوع بقيم التسامح

والمساواة المطلقة بين الناس التي تشكل ماهية الاسلام وتعاليم القرآن. وفي الواقع، فان النظام السينغالي هو الذي قام باباده وترحيل آلاف الموريتانيين والسينغاليين نوى البشرية السوداء والأصول الموريتانية، متذكرا في الوقت ذاته في زي المدافع عن حقوق الانسان والمتشبت بالديمقراطية التي يدعى بكل مزايده انه التجسيد الأمثل لها في افريقيا.

وفي النسق نفسه، ولخلط الأوراق والتقليل من اهمية الآثار المتعددة للكابوس الذي عاشته الجالية الموريتانية في السينغال، تطرح الحكومة السينغالية عكسا لأي توقع مشكلة الحدود بين البلدين ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي المتضمن في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية واتفاقيات منظمة استثمار نهر السينغال وبالتعلق بالسلام والاستقرار الذي يسود عالم اليوم.

وفي مواجهة هذه المحنة الأليمة المفروضة على شعبها وجالياتها المقيمة في السينغال، فضلت موريتانيا رغم ماكلفها ذلك، التحلي بالصبر والعمل للحيلولة دون ازدياد تأزم وضعية خطيرة اصلا والحفاظ على اكبر رصيد من علاقات الأخوة والتعاون المتراكمة عبر العصور بين الشعبين، وبكلمة واحدة، الامتناع عن اي عمل من شأنه ان يسيء الى المستقبل.

ومنذ فترة طويلة وانسجاما مع هذا الموقف النابع من خياراتها ومن سلوك مواطنيها وأخلاقياتهم، ظلت تمتنع عن الرد بالمثل على الحملات الشنيعة والتشويهات والاتهامات الكاذبة التي ما فتئت تتعرض لها، شعبا وقيادة، من طرف جل الصحافة السينغالية والطبقة السياسية السينغالية.

ولقد مكن خطاب رئيس الدولة الموجه الى الأمة الذي تضمن عرضا عن بداية الاحداث وسيرها، من تحديد المسؤوليات، مترجما في الوقت نفسه الحكمة وبعد النظر وروح التسامح والمسؤولية التي ميزت الموقف الموريتاني.

ويهدف هذا الكتاب الابيض الى تسليط الأضواء على حقيقة النزاع الموريتاني السينغالي ومختلف ابعاد هذا النزاع حتى يتمكن الرأي العام الدولي من الاطلاع على ما يجري لاكتشاف الحقيقة التي حاول النظام السينغالي اغراقها في ضباب من القيل والقال والادعاءات الكاذبة والسخافات بعد ان اغرق الجالية الموريتانية المقيمة في السينغال في بحر من الدماء، متحملا بذلك امام التاريخ مسؤولية مذبحة بشعة ضد شعب شقيق ومجاور.

وتقدم هذه الوثيقة - عرضا تاريخيا موجزا عن موريتانيا ارض الرجال والحضارات قبل ان تتعرض للأزمة الحالية، أسبابها ونتائجها وافاقها. وقد دفعتنا الرغبة في اجلاء الحقيقة كل الحقيقة وانارة القارىء حتى يتمكن من فهم عميق للأحداث الى ان نعرض امامه الشريط المفصل وتتابع الاحداث كما جرت في الواقع.

وتظهر المدة (أكثر من عشرين يوما) ومسرح الاحداث التي كانت الجالية الموريتانية عرضة لها (مجموع التراب السينغالي) وكذلك الأدوار الرئيسية (السلطات

السينغالية واللوبي المعادي لموريتانيا) بشكل لا يبقى مجالا للشك الطابع المبيت
والمخطط والعنصري لهذا الجنون المجسد لكراهية الاجانب. ومما لا شك فيه ان
سمعة السينغال لم تخرج معززة من هذه الاحداث.

الجزء الاول : عرض تاريخي موجز

١ . موريتانيا ارض الرجال والحضارات

اولا : فترة ما قبل الاستعمار

لقد حل لفظ «موريتانيا» المستعمل من طرف كابو لاني في نهاية القرن ١٩ في الحديث عن المجموعة العربية الموريتانية (١)، محل اسماء اخرى كانت اكثر انتشارا مثل بلاد شنقيط (لنسبة الى حاضرة شنقيط التاريخية في شمال ادرار) والصحراء الغربية الخ...

وتثبت الآثار التي اظهرتها الحفريات الاركيولوجية ان هذه المنطقة الجغرافية الواقعة في المجال الصحراوي - الساحلي كانت دائما ومنذ عهد بعيد ارض تلاق مثمر وتواصل خصب بين اعراق وثقافات مختلفة.

وقد اتضحت اكثر المعالم التاريخية للكيان الموريتاني بفضل قيام دولة المرابطين التي اسسها الموريتانيون في بداية القرن الحادي عشر والتي تشكل منعطفها هاما في تاريخ المنطقة.

وستكون لظهور هذه الحركة التاريخية التي ولدت على ضفاف نهر السينغال و على شواطئ المحيط في الاراضي الموريتانية، نتائج باقية ما تزال محسوسة حتى الان في موريتانيا وفي غرب افريقيا، ومن اهمها انتشار الاسلام بين كل شعوب المنطقة. وقد اكتملت هذه العملية بتبني اسلام سني اصيل من خلال المذهب المالكي والتأثير القوي للتصوف الأشعري.

وقد اسهمت الملحمة المرابطية بقوة في بلورة الشخصية الموريتانية وفي تحديد المجال السياسي الخاص، الذي سيصبح مدى، لتأكيد مطامحها وتعميق اتجاهها التبريري للامة التي لا تزال في مخاض حينئذ.

لقد اتضح التنظيم الجيو سياسي للكيان الموريتاني الناتج عن كل هذه التطورات التاريخية واخذ شيئا فشيئا شكل الامارات. وتشكلت امارات الترارزة والبراكنة وادرار وادوعيش وبسطت نفوذها على مجموع الاقليم مستقلة كل واحدة منها عن الأخريات. وستواصل امارات الترارزة والبراكنة وادوعيش بصفة خاصة ممارسة السيادة الشاملة والمطلقة على الضفة اليمنى للنهر كما ستبسط نفوذها الدائم والحاسم، على الضفة اليسرى.

وقد اصبحت تدخلات الدول العربية الموريتانية المحاذية للنهر، حسب المصطلح المستعمل من طرف الحكام الفرنسيين في مستعمرة السينغال، المتواصلة في الشؤون الداخلية للممالك القائمة على الضفة اليسرى، عن طريق تنوع الاحلاف والهجمات المتكررة، معطاة ثابتة تلزم مراعاتها دائما، والملاحظة هي لعمر كان، الذي يواصل قائلا : لقد توصلت بعد تتبع الوثائق في اطار اطروحة حول الفوتاتورو في القرنين ١٨ و ١٩ الى الحقيقة الماثلة للعيان:

(١) كان الحكام الفرنسيون بالسينغال يتحدثون هم ايضا عن «الدول العربية المحاذية للنهر» وعن «بلاد العرب الموريتانيين».

«لقد كان سقوط نظام الدنياكوبي نتيجة لسيطرة العرب الموريتانيين على شؤون البلاد. فالحروب والصراعات الداخلية، بين مختلف افراد العائلة الحاكمة، كان يدعمها التحالف الذي يعقده كل طرف، مع قبيلة او عشيرة عربية موريتانية، وايا كان المنتصر في الصراع، يبقى العربي الموريتاني موجودا في البلد (السينغال)» (١). ان الاستعمار بوضعه حدا لاستقلالية المجموعة الموريتانية قد اسهم عكسا لما هو منتظر في التعجيل بتطورها الداخلي نحو اقامة كيان ممرکز ومستقل.

ثانيا : فترة الاستعمار :

يعود تاريخ الاتصالات الاولى للموريتانيين بالاروبيين الى بداية القرن الخامس عشر على اثر البعثات الاولى والرحلات الاستكشافية التي قام بها البرتغاليون على طول الشواطئ الاطلسية. وستشهد العلاقات التجارية بين اوروبا وموريتانيا توسعا ملحوظا بعد اقامة محطة ارغين سنة ١٤٥٥ م، وسيزداد التنافس والصراعات الاوروبية في القرن السابع عشر في افريقيا عموما وعلى طول السواحل الموريتانية على وجه الخصوص وتظهر نقطة جديدة للتبادل هي ميناء هدى (اسم امير الترارزة)، الذي سيصبح فيما بعد «بورتانديك». وسيزيد من اهتمام التجار الاوروبيين وجود سلعة جديدة هي الصمغ العربي الذي يتم انتاجه في موريتانيا، ليصبح شيئا فشيئا مركزا للاهتمامات الاوروبية. وابتداء من القرن الثامن عشر بدأت نقاط الاتصال والتجارة تقع على طول الضفة النهر ممكنة من الاتصال المباشر بين الشركات الاستعمارية والامارات العربية الموريتانية التي كانت تتحكم في انتاج وتسويق الصمغ على ضفتي الممر المائي.

وقد دعم توسع تجارة الصمغ وما تثيره من تنافس بين الاروبيين، قوة الامراء العرب الموريتانيين. وهكذا سيتم صرف اتاوات او عطايا عرفية طيلة قرون عدة لهؤلاء الامراء، من طرف كل الوكلاء الاروبيين الذين سيتعاقبون على المنطقة تجذبهم اليها تلك السلعة النادرة.

وسينتج عن تقوية الوجود الفرنسي في افريقيا الغربية وفي السينغال على وجه الخصوص، في القرن ١٩ ميزان قوى يميل اكثر فاكثرا لصالح فرنسا في علاقاتها المتأزمة مع الامارات العربية الموريتانية بحوض النهر. ولوضع حد لمطالب العرب الموريتانيين في مملكة الوالو وبهدف خلق ظروف الامن الضرورية لحرية التجارة على طول النهر شنت فرنسا سلسلة من الهجمات ضد هؤلاء. وقد تلت هذه هجمات مضادة شنها الامراء الذين تم احتواؤهم في آخر المطاف شمالي النهر على الضفة اليمنى.

(١) عمر كان : اطروحة حول «العرب الموريتانيين والفوتاتورو في القرن ١٨» دفاتر دراسات افريقية رقم ٥٤ - مجلد ٤ - ١٩٧٤.

وستواصل هذه الحالة حتى تتخذ القوة الاستعمارية في بداية هذا القرن قرارها بفرض «السلم» في موريتانيا وبنقل الحرب مع الدول العربية الموريتانية الى الضفة اليمنى للنهر. ولقد كان الهدف الانى للاستعمار هو وضع حد لحالة عدم الاستقرار الدائم في علاقات فرنسا مع الموريتانيين في ضفتي النهر طيلة ثلاثة قرون، فضلا عن ضمان امن رعايا فرنسا المقيمين في الضفة اليسرى، وحرية التجارة على طول المحور النهري. وعلى المدى البعيد، كانت ترمي الى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في ربط مستعمراتها في شمال افريقيا وغربها.

ولم تصبح مستعمرة موريتانيا موضوع اهتمام اقتصادي الا في الخمسينات من هذا القرن على اثر اكتشاف معادن الحديد في تيرس زمور شمالي البلاد. وهكذا ولم يدم الاستعمار الذي واجه مقاومة طويلة وبطولية من طرف الشعب الموريتاني، سوى نصف قرن، كما ان تأثيره الثقافي والاجتماعي كان محدودا جدا نتيجة لقوة الهوية الثقافية والحضارية للمجموعة الموريتانية ولشكل من المقاومة الهائلة تمثل في مقاطعة المدرسة والقيم الاستعمارية.

وكانت النتيجة الاكثر دلالة لاستعمار موريتانيا هي بدون شك التوحيد السياسي والاداري لمجموع الاقليم، وهو الهدف الذي ظل المجتمع الموريتاني على طول تاريخه يتطور في اتجاهه.

اما الاثر الآخر للوجود الفرنسي في موريتانيا والذي ستكون له فيما بعد نتائج هامة فهو اقامة العديد من السينغاليين من «الجنود» وغيرهم من اعوان المستعمر على التراب الموريتاني، وسيحاول جل هؤلاء فيما بعد الاستيطان في هذه البلاد بكل الوسائل.

ثالثا : الاستقلال الوطني :

لقد حصلت موريتانيا على الاستقلال كغيرها من الدول الافريقية في الستينات في ضوء حركة التحرر الوطني التي عمت القارة محقة بذلك املا ظل يندرج في منطق تطورها التاريخي واشكالية علاقاتها مع جيرانها في الشمال وفي الجنوب. وقد استطاعت منذ ذلك التاريخ، بفضل استقلاليتها وتميزها ان تبقى بمنأى عن محاولات المسخ والتبعية وهيمنة الغير. واسهمت فترة الاستعمار القصيرة على غير ما هو متوقع، في تعزيز هذه الخصوصية من خلال التوحيد الاداري والسياسي الناجم عنها، خالقة بذلك الاساس الذي ظل مفقودا لتوفير شرعية الدولة للامة الموريتانية. وان الدولة الموريتانية المعاصرة، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، لتندرج في المسار المتواصل لهذا الكيان التاريخي الذي ما فتى يلعب دورا رئيسيا في التاريخ السياسي والديني لمجموع المنطقة.

لقد قدمت موريتانيا، العضو المؤسس في منظمة الوحدة الافريقية، وما زالت تقدم،

اسهامها الكبير في رقي الشعوب الافريقية وتقدمها وتعزيز التعاون العربي الافريقي،
النموذج المثالي لتعاون دول الجنوب فيما بينها.
وقد عملت بصورة خاصة، دائما، على تعزيز علاقاتها ، مع جيرانها في الجنوب
سواء، على المستوى الثنائي، او المتعدد الاطراف.
ولقد شكلت العلاقات مع السينغال، مثلا جيدا، لهذا التكامل والتواصل.
ولم يكن اي أحد يستطيع ان يتوقع امكانية تهدم هذا الصرح الشامخ من العواطف
والعلاقات والمصالح.
ولكن ذلك يعني نسيان الاعداء اللدائن للسينغال ولموريتانيا ولافريقيا كافة وعدم
وضعهم في الحسبان...

الجزء الثاني : الازمنة

اولا : الاعداد النفسي :

لقد ظلت الدولتان الفتيتان في السينغال وموريتانيا، تعملان على احتواء تناقضاتهما في مستوى تتحكما فيهما، وذلك طيلة عقدين من الزمن، وبهدف حماية المكاسب الناتجة عن الف سنة من التعايش المثالي. ولكن هذه المهمة ظلت ترتطم بمحاولات لوبي معاد لموريتانيا وحاقه وغير مسؤول.

ولقد اتخذ هذا اللوبي من لجنة مبادرة المنحدرين من النهر واجهة له، مندسا بكل انتهازية في اروقة السلطة في دكار وفي صفوف المعارضة ايضا. وهكذا اصبحت «المسألة الموريتانية»، ابتداء من شهر مايو ١٩٨٦ عنصرا اساسيا، في السياسة الداخلية للسينغال، وموضوعا مختارا، للحملات الانتخابية. واصبحت الاعمال المعادية لموريتانيا وللعرب الموريتانيين كعرق متميز على وجه الخصوص، تتجاوز الحركات الظرفية المزاجية لتكتسي شكل حملة منظمة تدار بصورة غير مباشرة ومباشرة فيما بعد من طرف النظام السينغالي. وهكذا :

١ - على الرغم من واجب التحفظ الذي يقتضيه حسن الجوار وتداخل المصالح، اسهم النظام السينغالي، الذي اصبح يتدخل شيئا فشيئا في شؤون موريتانيا الداخلية، في انشاء «قوات التحرير الافريقية في موريتانيا» (١) من طرف عناصر متواجدة في السلطة والمعارضة السينغاليين على حد سواء. وبعد الاعلان عن ميلاد هذه الحركة في دكار اعتبرت السلطات السينغالية اعضاءها المعروفين - والذين ينتمي اكثرهم الى السينغال - لاجئين سياسيين وساعدتهم على تسجيلهم بتلك الصفة لدى المفوضية السامية للاجئين.

ووفرت لهم الصحافة الرسمية وغير الرسمية منبرا واسعا لتعميم اطروحاتهم العنصرية وتهديداتهم للسلم المدني والتعايش العرقي في موريتانيا .

٢ - وفي سنة ١٩٨٦ دائما، انطلقت حملة عنصرية صريحة ضدنا حيث اصبحت الملصقات الجدرانية العمومية ومقالات الجرائد التي تشتم موريتانيا امورا عادية في العاصمة السينغالية. وقد نفثت هذه الحملة التي اعطت موريتانيا عدة اسماء مثل «دولة البيضان» «دولة النار» سموم كراهيتها للاجانب وعنصريتها على التجار العرب الموريتانيين المسالمين المقيمين في السينغال قبل ان تتسع لتشمل الجالية كلها. وكانت هناك محاولة واضحة لنصب هذه الجالية هدفا يوجه اليه غضب الشعب السينغالي ومعاناته، (وقد دفعت هذه الوضعية السفارة الموريتانية في دكار الى الاحتجاج بواسطة مذكرتها رقم ٨٦ - ٣٦ الصادرة بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٨٦ والموجهة الى

(١) حركة عنصرية تم انشاؤها من طرف السينغال بهدف زعزعة استقرار موريتانيا والعمل على اثاره حرب اهلية فيها.

وزارة الخارجية بالسينغال على اثر اعمال العنف والعدوان التي كان تجار الماشية الموريتانيون ضحية لها في سوق الماشية، بDKار).

لقد بدأ، منذ سنة ١٩٨٧ واضحا ان لغة جديدة من كلمات مثل «ابر تيد البيطان» كان يراد لها ان تسود رغم العلاقات المثالية التي ظلت تربط على مر العصور المجموعات البشرية المتعاشية في المنطقة، وعبثا عمل اللوبي الحاقد على موريتانيا على الصاق تهمة العنصرية بهذا البلد، محاولا في الوقت ذاته تجاهل سمعتها المكتسبة من خلال نضالها الدؤوب ضد الميز العنصري ووقوفها الى جانب كل المناضلين في سبيل الحرية في القارة.

وشينا فشنا، تخيل السينغال نفسه مكلفا بمهمة «تحرير» لصالح «الاقلية الزنجية الافريقية المضطهدة في موريتانيا».

وهكذا ان، يعطى السينغال لنفسه، بخلقه لهذه الوضعية الوهمية في موريتانيا الحق ان يكون في الوقت ذاته الناطق الرسمي والحامي لجزء من الشعب الموريتاني.

٤ - وفي سنة ١٩٨٧، جدد اللوبي المعادي لموريتانيا ملامح برنامج عمله اثناء اجتماع انعقد في المنزل العائلي بتبيس للوزير الشيخ حامدو كان. ولوحظ حضور بعض شخصياته البارزة مثل : منتقاتال، سيري لي، وباها مت الخ لهذا الاجتماع.

٥ - وخصصت سنة ١٩٨٨ للتعبئة العامة ضد موريتانيا حيث يشكل «الظلم والاضطهاد قاعدة عامة» وضد الموريتانيين المسؤولين عن كل الام السينغال.

أ - في تاريخ ٩ فبراير وبمناسبة مقابلة صحفية مع الامين العام لحزب تحرير الشعب السينغالي اكد الصحفي بجريدة «لصولي» «نسان الحزب الحاكم» على ادعاءات شبه رسمية بوجود الميز العنصري في موريتانيا.

ب - وفي ٣ ابريل ١٩٨٨، استقبل الرئيس عبدو ديوف وفدا من المنحدرين من منطقة النهر برئاسة اتورنو منتقاتال الزعيم الروحي للوبي الحاقد على موريتانيا. واستهدفت المقابلة من بين امور اخرى، مطالبة الحكومة السينغالية بان تعمل على استعادة حقوقهم التي يدعون انها مغتصبة في موريتانيا.

ج - وفي ١٨ يونيو ١٩٨٨ انعقد اجتماع اخر في جوار ضريح سيدو نوروتال بمبادرة من منتقاتال المذكور آنفا، رضم هذا الاجتماع بعض الاطر والاشخاص المنحدرين من منطقة النهر، ومن بودور، وماتم، على وجه الخصوص.

وحضر ايضا، هذا الاجتماع، مسؤولو التجمعات الثلاثة التالية :

- النهضة الثقافية الاسلامية

- رابطة التضامن الاسلامي

- الاتحاد الودادي للمنحدرين من منطقة النهر في دكار.

ودعا هذا الاجتماع إلى التعبئة العامة، كما وضع خطة المعركة ضد موريتانيا وهي الخطة التي ستعتمد فيما بعد، وخاصة ابان المذبحة الجماعية ضد الموريتانيين في شهري ابريل ومايو. ولقد فجر اللوبي المذكور أعمال العنف في ما تم يوم 18 ابريل وأشرف على سير هذه الأعمال لتشمل كل الأراضي السينغالية.

واتخذ بالفعل، المنتدى السري للوبي، ابتداء من 18 يونيو، بعض القرارات :
أ - انشاء «لجان اليقظة والدفاع الذاتي» التي ستكون رأس الحربة في أزمة ابريل

1989.

ب - اقامة لجنة متابعة لاستصلاح النهر مشكلة من 10 أعضاء (ممثلان عن كل مقاطعة). وستكون المهمة الوحيدة الموكلة الى هذه اللجنة - التي يرأسها الدكتور هامت با - هي ادانة كل سينغالي يجرؤ على الحديث عن استصلاح حقيقي لأراضي حوض النهر، يكون في مصلحة كل السينغاليين أو لتحقيق تنمية كامل السينغال (انظر مقالات الدكتور با وغيره من أعضاء اللجنة في «سود أبدو» الصادرة في تاريخ فاتح دجمبر 1988).

وحينما تعلق الأمر بالأزمة بين موريتانيا - التي كانت تطالب بكهربة مجموع منطقة النهر بفضل سد مانانتالي - والسينغال الذي كان يعارض ذلك، كان موقف لجنة المتابعة، هو الصمت حيال هذا الموضوع الجوهرى (انها العنصرية التي أعمت بصائرهم...).

د - ليس غريباً إذن، مع كل هذه الاستعدادات للحرب وفي هذا الجو المشحون بالحق والكراهية ان تتتالى الهجمات ضد أرواح وممتلكات التجار العرب الموريتانيين الذين اغتيل منهم ستة على الأقل (انظر اللائحة في الملحق) فضلاً عن عشرات الجرحى في تلك السنة وحدها.

لقد ظلت الحكومة الموريتانية سعيها منها للحيلولة دون وقوع أعمال انتقامية ضد السينغاليين قد يثيرها بعض المتطرفين مستغلين العواطف الشعبية، تعمل على إخفاء هذه الحوادث الا عن أسر الضحايا. غير ان الحكومة الموريتانية كانت في كل مرة تلفت انتباه السينغال حول خطورة هذه الوضعية وحول المعاملة السميحة التي ما فتىء المجرمون موضعاً لها، فلم يلق القبض على أي منهم أخرى ان يحاكم..

هـ - وفي شهري يوليو واغسطس 1988، كانت الشرطة والجمارك السينغالية تتنافس في عمليات تخريب المسافرين الموريتانيين الذين تنتزع أموالهم وبضائعهم ويتعرضون لكل أشكال الاهانة في مراكز الحدود. وعلى سبيل المثال، رأينا، الأمين العام لمنظمة استثمار نهر السينغال - الذي هو مواطن موريتاني ويحمل جواز سفر دبلوماسي وبطاقة دبلوماسية تم تسليمها في داكار - يمنع من الدخول إلى السينغال ويطرده من مركز الحدود في روصو السينغالية.

أما التاجر الموريتاني حامداينك، فقد كان ضحية لرجال الجمارك السينغاليين حيث أمضى عشرة أيام في غرفة الانعاش في مستشفى سان لويس.

وقد تطلب وضع حد لأعمال السطو والاختلاس شبه الرسمية هذه أن تواصل السلطات الدبلوماسية والقنصلية الموريتانية في دكار احتجاجاتها لدى المسؤولين. و - وفي أغسطس 1988، دشنت جريدة لصولي الرسمية الصادرة في دكار بمهارة فائقة الهجمات الرسمية ضد التجار العرب الموريتانيين، وذلك من خلال

نشرها لقصة قصيرة تتضمن صورة كريمة للتاجر العربي الموريتاني، «مصاص دماء الأسرة السنغالية التي يستغلها ويرهبها ويسبب لها كل الماسي» ...

ز - وفي شهري سبتمبر وأكتوبر 1988، تعبأت هيئة الإذاعة والتلفزة السنغالية وجريدة «لصولي» والصحافة غير الرسمية للاحتجاج على ما أسمته «بالأضرار الناجمة عن وجود قطعان الابل الموريتانية بالسينغال» ولم تكن المصطلحات المستعملة والصور المقدمة تترك مجالاً للشك في الأهداف المبتغاة من وراء هذه الحملة وهي بالدرجة الأولى إبراز صورة «هذا العربي الموريتاني الذي يعيش من عرق المواطن السنغالي الفقير والذي يهدد بتحويل أرض التيرانكا إلى صحراء قاحلة تحت أقدام جماله».

ولم تكن موريتانيا تعارض قرار السيادة الذي اتخذته السنغال في إعادة قطعان الابل الموريتانية إلى بلادها ولكنها كانت تريد احترام الاتفاقيات الثنائية حول حركة المواشي باعطائها على الأقل مهلة كافية لتنظيم عملية ترحيل هذه المواشي.

وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه قدوم ممثلين عن رابطة المنمين الموريتانيين ومجموعة من البيطريين إلى السنغال، بعد أن وصل رئيس هذه الرابطة إلى دكار للقيام بهذه المهمة (الرسالة رقم 88/17 بتاريخ 88/11/2 الصادرة عن القنصل العام لموريتانيا في دكار)، أقدمت السنغال في يوم 28 نوفمبر 1988، المصادف لذكرى استقلالنا الوطني، على شن حملتها الرامية إلى طرد الحيوانات الموريتانية بالقوة. ولم يصل رد الوزارة المكلفة بالموارد الحيوانية على رسالة القنصل العام الموريتاني المذكورة آنفاً إلا في فاتح دجمبر 1988 بعد انطلاق عمليات الطرد القسري لقطعان الابل..

وكما أصبحت هي العادة، تعاطت وسائل الاعلام الرسمية وغيرها، مع الحادث، ليكون فرصة لحملات عدائية ضد العرب الموريتانيين وتقديمهم في أبشع الصور. أما المسؤولون السياسيون السنغاليون فقد استأثروا من جانبهم بحجب الحقائق وتلفيق الحجج الواهية.

وهكذا، أعلن الوزير المنتدب المكلف بالمصادر الحيوانية في السنغال ان «المنمين الموريتانيين أبلغوه ان بلادهم قد منعت المواشي الموريتانية من الأغنام سنة 1988 من عبور الحدود بمناسبة عيد الأضحى» وتحدث الوزير نفسه عن «عدم احترام موريتانيا لالتزامها باعطاء تصريحات لصيادي التون السنغاليين» وعن «توقييدات تعرض لها الصيادون السنغاليون على أيدي الشرطة الموريتانية».

5 - السنة الحاسمة : 1989

أ - قامت السلطات السنغالية ابتداء من فاتح يناير من هذه السنة، خلافاً لما تنص عليه الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف (المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية، المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية على وجه الخصوص) بالاعلان من جانب واحد وبدون سابق انذار عن تحريم دخول السلع والمنتجات الموريتانية إلى السنغال.

وتظهر الشروح المقدمة، بما اكتنفها من غموض وما تضمنته من تناقضات وعبرت عنه من حرج، كم يستحيل تبرير هذا القرار غير الودي والمتخذ من جانب واحد وغير الشرعي بالنظر إلى العقود والالتزامات. وهكذا :

- صرح الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد والمالية لجريدة «لصولي» الصادرة يوم 17 يناير 1989 ان الحكومة السنغالية ترمي من وراء اتخاذ هذا الاجراء (تحرير دخول السلع الموريتانية إلى السنغال) الى «تحقيق تفاهم متبادل حتى توفر للسنغاليين العاملين في موريتانيا الظروف نفسها التي يتمتع بها الموريتانيون العاملون عندنا»... اما زميله المكلف بالتجارة فقد كان يثير تارة «مشكلة الصيادين السنغاليين في كيهيدي» ويدعي تارة اخرى انه حسب علمه «... لم تعط أية تعليمات لمنع دخول السلع الموريتانية إلى السنغال» ويعترف مرة اخرى على هامش اجتماع لمجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي ان القرار قد صدر فعلا عن حكومته واعدأ بأن الاسباب ستقدم «في الوقت المناسب للحكومة الموريتانية».

- ويتحدث مدير الجمارك في السنغال (لصولي الصادرة يوم 27 يناير 1989) من جانبه عن «مذكرة عمل تتعلق بالرقابة الصحية والوقاية» ويضيف الشخص نفسه في عمود الجريدة المخصص للتهريب والمخدرات ان ما قام به السنغال، يدخل في اطار حق المعاملة بالمثل : «لم تعد السلع السنغالية تدخل إلى موريتانيا».(وكان ذلك محض افتراء). ويوضح أخيراً، وهذا مبرر آخر، ان الصادرات السنغالية الى موريتانيا قد انخفضت بنسبة 51% في الفترة ما بين 1986 و 1987 «وانه في الفترة ذاتها قد زادت الصادرات الموريتانية إلى السنغال بنسبة 223,2%»، وهذا رغم الاختلال المستمر في توازن المبادلات التجارية لصالح السنغال (6 مليارات و 700 مليون فرنك افريقي مقابل 368 مليون و 600 ألف فرنك افريقي) كما يعترف هو نفسه بذلك.

ب - وفي 24 يناير 1989، وكما لو كان ذلك من قبيل الصدفة، كانت جريدة «لصولي» الصادرة في دكار تخصص مقالاً مدوياً لأصحاب المتاجر العرب الموريتانيين. وقد حاول الكاتب أن يصور لقرائه «المخدوعين والناظرين إلى العرب الموريتانيين بعين الغيرة ان هؤلاء يحولون سنوياً خارج السنغال 20 ملياراً من الافرنكات الافريقية. ويقترح الكاتب أيضاً ضرورة إحلال وطنيين مكان هؤلاء الأجانب.

ج - وكتب السيد سيري لي، رئيس الرابطة الاجتماعية الاسلامية قبل ذلك يوم 21 دجمبر 1987 في الجريدة نفسها، مقالاً تضمن تنبؤات فظيعة :

«ان فرائصنا ليرتعد، يعلن السيد لي، لأن عمليات الانتقام والثأر والمزايدات من شأنها أن تؤدي إلى طرد الجالية «البيطانية» سواء تعمق وجودها في الاقتصاد السنغالي أو لم يتعمق، الى الكئيبان الرملية التي قدمت منها أصلاً»...

ويعرف السيد لي جيداً، الذي تحدث بقصد عن جالية «بيطانية» وليس موريتانية، عما يتحدث.

وقد نشط، وهو العضو المؤثر في اللوبي المعادي لموريتانيا، طيلة 15 شهراً منذ

10 - الاثنين 16 ابريل 1989 : نهبت حوانيت العرب الموريتانيين في ماتم وأرسوقى (وهما مدينتان محاذيتان للنهر).

2.11 - اليوم نفسه : التقى سفيرنا في داكار بوزير الداخلية السينغالي وطلب منه اتخاذ «الاجراءات المناسبة لحماية جاليتنا في السينغال».

3.11 - 18 ابريل دائماً : توجه العقيد جبريل ولد عبدالله وزير الداخلية والبريد والمواصلات الموريتاني إلى داكار لتقديم تعازيه إلى السلطات السينغالية اثر موت السينغاليين في الحادث المذكور. وجدد لنظيره السينغالي الطلب الموريتاني بوضع خطة شاملة وفعالة لحماية الجالية الموريتانية.

12 - الاربعاء 19 ابريل 1989 : أكد الوزير الموريتاني بمناسبة اجتماعه بالرئيس السينغالي انشغالنا بالوضع وعبر عن قلقه بسبب وجود مجموعات متنقلة في داكار وعلى طول النهر تدبر عمليات النهب والسطو ضد أرواح وممتلكات مواطنينا.

1.12 - اليوم نفسه : تمت دعوة اللجنة المشتركة للتحقيق للاجتماع يوم 22 ابريل وذلك في بيان مشترك نشر في داكار. تعهدت بموجبه كل من الحكومتين بحماية الجالية الموجودة على أرضها.

2.12 - الخميس 20 ابريل 1989 : شوهدت تجمعات للعصابات الآنفة الذكر على طول امتداد منطقة «الكاب فير» وفي عدة مواضع أخرى وأجبر كل تاجر موريتاني على دفع فدية.

13 - الجمعة 21 ابريل 1989 : اندلعت أحداث شغب في داكار ونهبت أموال موريتانية فيه.

14 - السبت 22 ابريل 1989 : حاول السفير الموريتاني في داكار الاتصال بوزير الداخلية فرد عليه بأنه «متغيب عن دكار».

وأكد له مديرو ديوان وزير الخارجية بعد ذلك بأنه سيتم اتخاذ اجراءات «أمنية».. الا ان أحداث العنف والنهب ازدادت حدتها وعمت كافة أحياء داكار في اليوم ذاته، مستهدفة الجالية الموريتانية.

15 - الأحد 23 ابريل 1989 : ازدادت حدة أعمال الشغب بداكار (حيث استولت العصابات على الشارع) وامتدت إلى اتيس وامبور وكولخ وزينغشور وإلى كافة مدن الضفة السينغالية للنهر.

وكانت سفارة موريتانيا وقنصليتها من ضمن ما استهدفته العصابات. وذكرت صحيفة «لوموند» الفرنسية الصادرة بتاريخ 24 ابريل ان : «السفارة الموريتانية لم تنج من حمى كراهية الأجانب التي ظهرت في نهاية الاسبوع...». ولم يتمكن السفير من الاتصال بوزير الخارجية بالنيابة أو وزير الداخلية أو مدير الأمن أو الضابط السامي المكلف بالاتصال بالسفارة.

وعند الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الظهر تمكن ممثلنا من ابلاغ الرئيس عبد اديوف مباشرة.

16 - الاثنين 24 ابريل 1989 : تجرأ وزير الداخلية السينغالي على ادانة أعمال الشغب في السينغال.

2.16 - اليوم نفسه : نشبت أحداث محدودة في انواكشوط بعد الظهر وتم قمعها من طرف قوات الأمن.

3.16 - اليوم نفسه : امتدت عمليات نهب ممتلكات مواطنينا والتنكيل بهم إلى كامل التراب السينغالي.

17 - الثلاثاء 25 ابريل 1989 : أعمال نهب وتنكيل واعتداءات جسدية ضد الجالية الموريتانية في السينغال خصوصاً في «الكاب فير» وحوض النهر.

2.17 - اليوم نفسه : وقوع أحداث في نواذيب ونواكشوط تم خلالها الاعتداء جسدياً على بعض الرعايا السينغاليين مما خلف عددا من القتلى .

3.17 - مكن انتشار وحدات من القوات المسلحة واطلاق ذخيرة حية من السيطرة بشكل تام على الوضع في المدينتين الموريتانيتين في بداية المساء.

ولم يسجل أي حادث في أي مكان آخر في موريتانيا.
وتم في هذا الاطار إلقاء القبض على مائتي (200) شخص أدينوا بالمشاركة في أعمال العنف هذه.

4.17 - ادان الوزير الموريتاني للداخلية والبريد والمواصلات بشكل صارم على أمواج الاذاعة والتلفزة أحداث نواكشوط ونواذيبو وأعلن فرض حظر التجول.



1.18 - الاربعاء 26 ابريل : نهب الحوانيت المتبقية في دكار وازدياد عدد اللاجئين في الجامع الكبير بدكار.

2.18 - عودة السيد جان كولين، وزير الدولة، الأمين العام بالرئاسة من باريس عند الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة. وكان لهذه العودة تأثير كبير على بقية الأحداث.

1.19 - الخميس 27 ابريل : تم استدعاء السفير الموريتاني عند الساعة السابعة والنصف مساء إلى وزارة الشؤون الخارجية السنغالية وقدمت له مذكرة احتجاج شفوية.

2.19 - نشرت الحكومة السنغالية عند الساعة الثامنة والنصف بياناً شديد اللهجة عبر الاذاعة والتلفزة ضخمت فيه أحداث نواكشوط ونواذيبو ايما تضخيم. وهكذا بدأت المذابح الجماعية التي استهدفت رعايانا في السنغال.

1.20 - جمعة الرعب : لقد كان يوم الجمعة المرعب فرصة للدهماء-لمطاردة العرب الموريتانيين والسنغاليين ذوي الاصل العربي وتذبيحهم حتى في عقار ديارهم. وحتى المساجد لم تعد تحميهم بحرمتها. وقد أحصى مراسل وكالة أنباء رويتر يوم 30 ابريل في مستشفى واحد هو لودانتك بDKAR .. «38 قتيلاً من ضمنهم رضيعان هشم رأساهما..».

2.20 - ألقى الرئيس غبدو جوف خطاباً ذكر فيه التصريحات المزيفة للوقائع التي أدلى بها السنغاليون المسفرون و «أضفى عليها طابعاً رسمياً».

3.20 - وفي الليلة نفسها سمع دوي صفارات الانذار في كافة أنحاء دكار.

4.20 - وتم اعلان حالة الطوارئ وحظر التجول في دكار.



من ضحايا الغدر
والبغي : قتل موريتاني
يحاولون اخفاء جثته
(دكار 29-4-1989).

21 - السبت 29 ابريل : لم تعد هناك حوانيت تنهب، لكن أعمال القتل عادت بأقوى مما كانت عليه في دكار وطوبى وكولخ وفي الولايات المحاذية للنهر حتى شملت القرى النائية. وهو جم المنمون الموريتانيون العرب في البوادي وتنازعت السلطات وقوى الأمن والسكان حول اقتسام حيواناتهم.

وقد سجلت أعمال سادية وجنونية منها التمثيل بالأجساد والجثث والاغتصاب وذبح الأطفال والنساء بكل وحشية.

22 - الثلاثاء 9 مايو : تعرضت أسر الدبلوماسيين في السنغال وهي تغادر دكار لتفتيش منظم بحضور عدد كبير من زوجات السفراء العرب والأفارقة. ورغم حضور الممثل الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية السنغالية أو بمباركة منه فقد تميز سلوك رجال الجمارك بالخشونة وعدم اللباقة.

23 - السبت 13 مايو : صادقت مجموعة من كوادرو حوض النهر الملتفة حول السيد الشيخ حاميدو كان وتيرنو منتقالات على قرار شديد اللهجة (راجع الملحق) يعارضون فيه كل «تصالح مع موريتانيا مثل الذي تطالب به مالي» ويدعون إلى وقف كل المبادلات بين موريتانيا والسينغال.

24 - الأربعاء 17 - الخميس 18 مايو : تم لقاء في مالي (يعرف بيامكو الأول) بين الوفدين الموريتاني والسينغالي تحت رئاسة وزير داخلة البلدين وبصحبة وزير داخلة مالي.

وقد أدى الاتفاق إلى حد أدنى من المصالحة لو لا تعصب سينغالي جاء في آخر لحظة.

25 - الثلاثاء 23 مايو : تم استدعاء السفير الموريتاني بالسينغال الى نواكشوط للتشاور معه وقد تعرض للتفتيش وحرّم من الدخول إلى قاعة الشرف. وتجدر الإشارة إلى حضور رؤساء البعثات الدبلوماسية العرب والأفارقة ومستشار الوزير السينغالي للشؤون الخارجية ومعابنتهم لمثل هذه الإهانات.

26 - من يوم السبت 3 إلى يوم الاثنين 5 يونيو : تم لقاء في مالي (يعرف بيامكو الثاني) بين وزراء الخارجية والداخلة في كل من مالي وموريتانيا والسينغال وقد تم الاتفاق على حد أدنى من المصالحة.

27 - الثلاثاء 27 يونيو : تم إلقاء القبض على عشرة صيادين سينغاليين في المياه الإقليمية الموريتانية وتم حجز قواربهم ثم أطلق سراحهم بناء على تدخل الرئيس موسى اتراروي رئيس جمهورية مالي.

28 - الأربعاء 28 يونيو : اجتماع وزراء داخلة مالي وموريتانيا والسينغال بمدينة روصو بهدف تطبيق اتفاق الحد الأدنى المبرم أثناء لقاء بامكو الثاني. وقد فشل هذا الاختبار الحاسم نتيجة مماطلة السلطات السينغالية.

29 - الخميس 13 يوليو : اصدر الرئيس السينغالي في باريس أثناء زيارة رسمية تصريحات مزيفة حول ما يزعم من طرد موريتانيا لمواطنيها.

وقد زادت هذه التصريحات في حدة التوتر وزادت من قلق السينغاليين الذين لا يزالون إلى ذلك الحين يعيشون في موريتانيا مما دفعهم إلى إثارة العودة إلى وطنهم.

30 - الخميس 20 يوليو 1989 : عبر السينغال في رسالة إلى مجلس الأمن، عن «فشل الوساطة المالية».

31 - الخميس 27 يوليو 1989 : صادقت منظمة الوحدة الإفريقية في أديس ابابا على قرار (يبرز عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان والحدود الموروثة عن الاستعمار)، حول الخلاف الموريتاني السينغالي، وعينت المنظمة لجنة لمساعدة الرئيس مبارك الرئيس الدوري الجديد للمنظمة في مهمة وساطة جديدة.

32 - الأحد 6 أغسطس 1989 : تم تأسيس «اتحاد للتعاون والتنمية لنساء حوض نهر السينغال». وترأسته أم سلمة تال بنت تيرنو منتقا تال وزوج السيد دات مدير مجلة



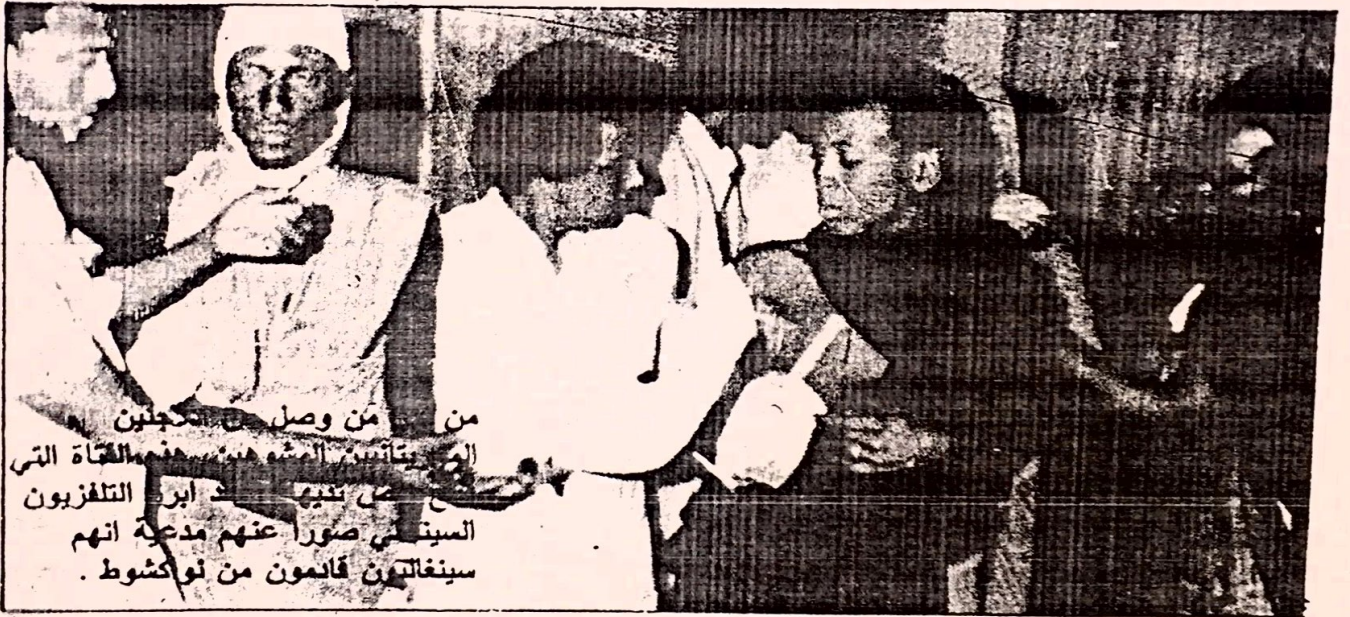
لاجئون مطرودون من السنغال (2-5-1989) : بيض وسود، فقراء وأغنياء، موريتانيون وسينغاليون ... هناك قاسم مشترك واحد بينهم : أنهم من اصل عربي موريتاني .

«اكسيون اسلاميك» ويعتبر هذا الاتحاد حلقة جديدة. لهذا اللوبي المذكور أعلاه.
1.83 - الأربعاء 16 أغسطس وصول وفد مصري لتقصي الحقائق في اطار
وساطة منظمة الوحدة الافريقية.

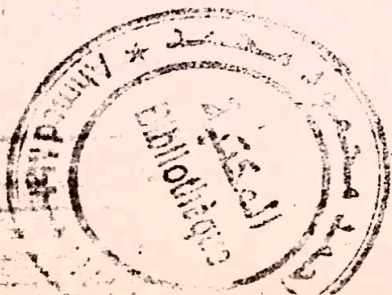
2.33 - توزيع منشور في اليوم نفسه، شديد اللهجة ضد الوزراء الموريتانيين
وسياسة البلاد على شكل مذكرة شفوية من طرف السفير السينغالي في نواكشوط.
34 - الخميس 21 أغسطس 89 : اعلنت موريتانيا ان سفير السينغال «شخص غير
مرغوب فيه» وفي اليوم نفسه اقدمت دكار على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع
موريتانيا.

35 - الثلاثاء 22 أغسطس 1989 : غادر السفير السينغالي نواكشوط مكرماً ومبجلاً
وقد ودعه في المطار أعضاء من السلك الدبلوماسي والتشريفات بوزارة الخارجية
الموريتانية وفي نفس المساء تم نقل الدبلوماسيين الموريتانيين والسينغاليين بواسطة
معدية «الترارزة» برو صو.

وقد صودرت ممتلكات الدبلوماسيين الموريتانيين وتعرضوا للمضايقة والاهانة
عند المركز الحدودي بروصو (السينغال).
ولم يعد رجال الجمارك السينغاليين إليهم المبالغ التي استولوا عليها الا بعد
مفاوضات طويلة.



من وصل من الموريتانيين
الذين تم اعتقالهم من قبل
السينغاليين في نواكشوط
الذين تم اعتقالهم من قبل
السينغاليين في نواكشوط.



ثالثا : تحليل الأحداث

لم تقع أية أحداث في أدياوارا عكسا لما روجت له الدعاية السينغالية وذلك طبعا باستثناء نهب متاجر العرب الموريتانيين يوم 10 ابريل 1989.

ومع ذلك فإن المزارعين السينغاليين في قرية ادياوارا بتنظيمهم حملتين متتاليتين ضد المنمين القلان في الاراضي الموريتانية قد أعطوا حكومة داكار واللوبي المعادي لموريتانيا ذريعة لشن حملة واسعة النطاق ضد مجموع الرعايا الموريتانيين، غير أن كل الوقائع المتعلقة بهذه المرحلة من الأزمة قد حدثت في ضفة النهر اليمنى أي في الأراضي الموريتانية.

وإذا كانت الخلافات بين المزارعين والمنمين قد أدت دائما في المناطق السودانية - الساحلية الى نزاعات متباعدة الخطورة فإنها دوما تجد حلا مناسبيا ما دامت النية الحسنة والارادة الطيبة والحكمة هي السائدة لدى الحكومات. وقد غابت هذه الصفات، للأسف الشديد، في السينغال حيث كانت توجد ارادة رسمية في رفض التفاهم والبحث عن ذريعة لخلق أزمة كبرى مع موريتانيا.

ورغم كل هذا حاولت السلطات الادارية الموريتانية في غيديماغا منذ الوهلة الأولى وكذلك سكان قرية سنكو، تطويق المشكل.

ففي يوم 30 مارس 1989، عبر سكان ادياوارا النهر على متن أربعة قوارب وعادوا ومعهم عدة مئات من الاغنام بعد أن تغلبوا على الرعاة. وقام حاكم سيلبابي (موريتانيا) بالاتصال بنظيره في باكل (سينغال)، بعد ابلاغه من طرف سكان قرية سنكو، وذلك بهدف الالتقاء به لايجاد حل للوضعية الجديدة. ورغم استعجال المسألة رد عليه هذا الأخير باستحالة أي لقاء قبل 4 ابريل، اليوم الوطني للسينغال. وأثناء هذه المدة، تعقدت القضية أكثر بعد أن استهلكت المواشي الموريتانية في الولايم المنظمة بمناسبة تلك الاحتفالات. وفي يوم السابع ابريل، انعقد في ادياوارا مهرجان بحضور رئيس المركز الاداري وبرئاسة موسى ساخو وكان هذا الاخير الذي يعيش عادة في فرنسا قد وصل منها الى داكار يوم 5 ابريل لهدف واحد هو تنظيم حملة لعقاب منمى سونكو الذين يصرون على مواصلة الانتجاع بمواشيهم في اتويزية.

وفي السابع من ابريل عبر الحدود 43 رجلا مسلحين ببنادق الصيد والخناجر للهجوم على سكان قرية سنكو. واثناء المعركة سقط سينغاليان في الحال كما تم أسر 13 آخرين من طرف القلان الذي أوفدوا مبعوثا لابلاغ حاكم سيلبابي.

وتدخلت السلطات الادارية بعد ابلاغها بالحادث لاستتباب الأمن وللإطلاع على حقيقة ما حصل بغية ايجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع السلطات الادارية السينغالية. وفي العاشر من ابريل تم تسليم جثتي الضحيتين للسلطات السينغالية.

وفي الثالث عشر ابريل تم اخلاء سبيل الـ 13 سينغاليا الآخرين الذين شاركوا في الهجوم على الاراضي الموريتانية بعد استجوابهم.

وقد تم اخلاء سبيل هؤلاء في اطار آفاق الحل التي توصل اليها على اثر الزيارة التي قام بها لنواكشوط يوم 12 ابريل السيد اندري سنكو وزير الداخلية السينغالي. واستقبل الوزير السينغالي أثناء اقامته من طرف رئيس الدولة الموريتانية، كما اتفق مع نظيره الموريتاني على الاجراءات التالية :

- اعادة الهدوء الى منطقة الحدود،

- تطويق الحادث وابقائه في حدوده المحلية،

- انشاء لجنة مشتركة للتحقيق بهدف تسليط الضوء على الأحداث حتى تتخذ العقوبات المناسبة وللحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث.

ورغم خطورة الحادث، فان التحكم في الوضعية لم يكن مستحيلا وكان يمكن التوصل الى حل كما كان يحدث في حالات أخرى مشابهة جرت في المنطقة ذاتها. ولكن أي شيء من ذلك لم يحدث، فقد وجدت الحكومة السينغالية - ان لم نقل أوجدت - الذريعة التي كانت تبحث عنها لشن حملة واسعة النطاق ضد الموريتانيين المقيمين على أرضها.

وقد ساعدت الصحافة المحلية المتعودة على الحملات المعادية لموريتانيا على تحقيق ذلك. وهكذا طالعنا احدى الجرائد السينغالية محاولة اعطاء الحادث طابعا مأساويا في طبعتها ليوم 11 ابريل بعنوان جاء فيه :

«ادياوارا : الجيش الموريتاني يطلق النار على السكان مخلفا قتيلين و 15 جريحا و 18 رهينة و 7 مفقودين».

واذا كان تصريح وزير الداخلية السينغالي في انواكشوط يوم 12 ابريل يميل الى تخفيف حدة التوتر ويضع هذا الحادث الأليم والمؤسف في حدوده الحقيقية باعتباره نزاعا تقليديا بين منمين ومزارعين، فان قراءة جديدة للأحداث ستقدم ابان زيارة لباكل وادياوارا يوم 15 ابريل 1989 قام بها وفد حكومي يرأسه الوزير نفسه. وأثناء هذه الزيارة التي شكلت تغطيتها الاعلامية أساسا للمرحلة النهائية من الحملة المعادية للموريتانيين، رفع وزير الداخلية السينغالي صوته معلنا : «لقد ذهبت الى موريتانيا لأنقل لهم كم هو كبير اشمئزاز وغضب الرئيس عبد ديوف» قبل أن يضيف انه جاء «للتعبير عن تضامن الحكومة مع سكان ادياوارا الذين كانوا ضحية لعدوان وحشي قام به حرس الحدود الموريتانيون» ويختم الوزير تصريحه أمام جمهور متحمس لما سمعه : «لقد أصبح الوضع لا يطاق : ان الرئيس عبدو ديوف رجل سلمي ولكنه ليس مسالما».

وهكذا قررت الحكومة السينغالية، مستبقة نتائج أعمال لجنة التحقيق، تقديم جديدا للأحداث يتماشى مع متطلبات المزايدة وتصعيد التوتر. وفي هذا الاطار، وكجزء من تغطيته لزيارة وزير الداخلية لباكل، افتتح رئيس تحرير التلفزة السينغالية السيد

بأبكر ديان النشرة الرئيسية المتلفزة لمساء يوم 16 إبريل عند الساعة الثامنة والنصف بتوجيه الكاميرا الى الضفة الموريتانية صائحا :

«في هذه الجزيرة وقعت الجريمة وبهذه الرصاصات» وكان في ذلك الوقت يشير الى ثلاث رصاصات صيد وضعها في كفه قبل أن يبدش طريق العنف بهذه الكلمات : «لقد دفعت بشاعة ما حدث سكان باكل الى الخروج بعض الوقت عملا تقتضيه الضيافة التي عرفوا بها، بنهب متاجر الموريتانيين الموجودين بالمدينة وقد عبر أصحاب هذه المتاجر الحدود الى بلادهم».

لقد فهم الجميع في آخر المطاف هذه الدعوة الصريحة الى مطاردة العرب الموريتانيين التي ظل يعاد تكرارها طيلة أكثر من أسبوع بكل لغات السينغال سواء في الاذاعة أو التلفزيون. وهكذا أعيد على امتداد عشرين يوم مشاهد الكراهية نفسها بعد أن وصلت خطورتها الى عمليات القتل التي نفذت بكل برودة أعصاب مستهدفة الجالية العربية الموريتانية المسالمة.

وأخطر من هذا أيضا، أن تلك الحملة التي كانت تزرع الحقد والعنصرية لم تستهدف كل الرعايا الموريتانيين وممتلكاتهم وانما اقتضرت فقط على مجموعة عرقية هي مجموعة العرب الموريتانيين وحتى السينغاليين منهم والمُعترف رسميا بصفتهم تلك وبكونهم جزء نشطا من الأمة السينغالية لم يسلموا من أن تجرفهم تلك العاصفة.

لقد واصلت الحكومة السينغالية، مستغلة رأيا عاما معدا لذلك، حملة واسعة من التزوير واخفاء الحقائق وذلك عبر وسائل اعلامها.

وتقوم هذه الحملة على العنصرين التاليين :

أ - تقديم الحادث على أنه نزاع عنصري بين العرب الموريتانيين والزنج الأفارقة عكسا للحقيقة التي لا مرأى فيها والمتمثل في أن الأمر لا يعدو كونه فتنة بين منمين فلان ومزارعين سونكيين ولا دخل فيه لأي عربي موريتاني.

ب - محاولة تجريم عناصر من الجيش الموريتاني عن طريق اتهامهم بالمشاركة في الحادث رغم اعتراف السينغاليين أنفسهم بأن الأسلحة الوحيدة المستعملة في الحادث كانت بنادق صيد.

ولمحاولة اخفاء التناقض الجلي ودفع السكان الى مهاجمة الموريتانيين دعم الرسميون السينغاليون ادعائهم الكاذب بالقول ان «بنادق الصيد ما زالت حتى الآن مستعملة من طرف الجيش الموريتاني» !

وقد بدأ واضحا بعد هذه الكتابة الجديدة للأحداث المدعومة من طرف حملة اعلامية واسعة أن الجالية العربية الموريتانية الموجودة في السينغال أصبحت في خطر ما دامت الحكومة السينغالية التي يجب أن توفر لها الامن تعمل جاهدة من أجل اثارة الجمهور لمهاجمتها.

وهكذا وبعد أحداث باكل، هوجم الرعايا الموريتانيون في ماتم وعور سوكي يوم

16 ابريل في حين كانت مجموعات متنقلة تدعو الى العنف ضد الموريتانيين عبر مختلف أقاليم السينغال.

ولتطويق الحادث وإبقائه في حدوده المحلية وبهدف إبعاد الخطر الحقيقي الذي كان يهدد مجموع الجالية الموريتانية اتخذت الحكومة الموريتانية الخطوات التالية :

1 - قابل سفير موريتانيا بداريوم 18 ابريل 1989 عند الساعة 12 السيد أندري صنكو وزير الداخلية السينغالي وطالبه باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أرواح وممتلكات الرعايا الموريتانيين وقد أُلح السفير في لقائه مع الوزير بصورة خاصة علي أن تتخذ الحكومة السينغالية الاجراءات العملية التالية :

أ - اصدار بيان صحفي يحدد موقف الحكومة السينغالية (التي كانت قد قبلت انشاء لجنة مشتركة للتحقيق) ويؤكد نيتها في منع كل الاعمال العدوانية ضد الموريتانيين.

ب - اعطاء التعليمات لكافة السلطات الادارية السينغالية لكي تولي اهتماما خاصا لحماية الجالية الموريتانية.

ج - اعطاء تعليمات في نفس الاتجاه لقوات الدرك والشرطة.

د - تعزيز حماية الموريتانيين في مدن منطقة النهر (بودور، دكانا، رشارتول الخ...).

وفي رده علي مطالب السفير أوضح وزير الداخلية السينغالي أنه يحتاج الى استشارة السلطة العليا قبل اصدار بيان صحفي. أما فيما يخص العناصر الثلاثة الاخرى المتعلقة بحماية الموريتانيين فقد تعهد باتخاذ الاجراءات المطلوبة بشأنها.

2 - وفي اليوم نفسه 18 ابريل 1989 عند الساعة الخامسة مساء وصل وزير الداخلية والبريد والمواصلات الى دكار وأكد لنظيره السينغالي الطلب الموريتاني بوضع خطة شاملة وفعالة لضمان أمن الجالية الموريتانية في السينغال.

وفي اطار مهمته، قام وزير الداخلية والبريد والمواصلات الموريتاني أثناء استقباله من طرف الرئيس السينغالي في اليوم التالي عند الساعة العاشرة باطلاع الرئيس عبدو ديوف على خطورة الوضعية وفضلا عن ذلك لفت الوزير الموريتاني في المقابلة نفسها نظر رئيس الدولة السينغالية الى النتائج الوخيمة للحملة المعادية لموريتانيا المنظمة من طرف الصحافة السينغالية بوجه عام ووسائل اعلام الدولة بصورة خاصة وذلك بعد زيارة الوفد الحكومي السينغالي لمدينة باكل.

والح الوزير أيضا على الهجمات وعمليات النهب التي تعرض لها الموريتانيون مذكرا الرئيس عبدو ديوف بالخطر الذي تمثله المجموعات المتنقلة والتي تستخدم السيارات في تحركاتها من أجل إثارة السكان ضد الموريتانيين.

3 - توقيع بيان مشترك (أنظر الملحق) من طرف وزيري الداخلية تعهدت بموجبه الحكومتان بحماية رعايا كل منهما. وفي هذا البيان حدد الوزيران يوم 22 ابريل تاريخا لاجتماع اللجنة المكلفة بالتحقيق وقدم وزير الداخلية والبريد والمواصلات أثناء مقامه تعازي الحكومة والشعب الموريتانيين لأسر ضحيتي حادث صنكو.

وفي تغطيتها لزيارة الوزير الموريتاني، قدمت الصحافة الرسمية هذا الجانب بصورة مغرضة، مفضلة التعتيم على القضايا الأساسية أي الأهداف المتوخاة من البيان المشترك، موجهة انتقادات غير مبررة للطريقة التي قدمت بها التعازي. لقد بدا واضحا بسرعة أن البيان المشترك الموقع يوم 19 ابريل لن يعرف أية بداية تنفيذ إذ أن السلطات السينيغالية رغم توقيعها كانت تتصرف عكسا لتعهداتها تاركة الوضع يزداد تدهورا :

أ - تم مساء 19 ابريل وبعيد مغادرة وزير الداخلية الموريتاني لداكار اغتيال عربي موريتاني هو السيد محفوظ ولدا ابراهيم الذي قتل بكل برودة أعصاب في محطة السيارات في ماتم.

ب - وفي عشرين ابريل 1989، في منطقة داكار، كانت التجمعات حول متاجر الموريتانيين بادية للعيان في أكثر من موقع كما طلب من العديد من التجار اعطاء فدية مالية للمهاجمين.

ج - وفي يوم 21 ابريل 1989، عمت الاحداث جميع داكار ولم يعد المعتدون يكتفون بطلب الفدية بل كانوا ينهبون كل شيء ويهاجمون كل من يقع في طريقهم. د - وفي 22 ابريل 1989، وأمام خطورة الوضعية وعدم تنفيذ مقتضيات البيان المشترك، طلب السفير مقابلة وزير الداخلية السينيغالي وقد رد عليه أن هذا الاخير غير موجود في داكار.

واتصل السفير بمدير ديوان وزير الخارجية وطلب منه أن يطلع السلطات السينيغالية العليا على خطورة الوضعية، حتى تتخذ الترتيبات الأمنية اللازمة. وبعد ساعة، اتصل مدير ديوان وزير الخارجية بالسفير لابلأغه بأن الترتيبات قد اتخذت لمواجهة كل الاحتمالات فضلا عن اعطائه رقم هاتف العقيد سيسي المكلف بالامن.

وعند الاتصال به هاتفيا أعلن العقيد سيسي أن كافة الوسائل موجودة بحوزته لمواجهة كل الاعتداءات وعصابات النهب قبل أن يعطيه ثلاثة أرقام هاتفية حيث يمكن الاتصال به في أي وقت لتعبئة قوى الأمن كلما كان ذلك ضروريا.

هـ - وفي يوم 23 ابريل 1989، وبعد أن غطت الهجمات داكار وماتم وبودور وسان لويس قبل أن تتسع لتشمل كافة المدن السينيغالية، حاول السفير ابتداء من الساعة التاسعة صباحا الاتصال باحدى السلطات السينيغالية المختصة التالية :

- وزير الداخلية، غير موجود
- وزير القوات المسلحة، وزير الشؤون الخارجية وكالة، غير موجود
- وزير الدولة، الامين العام للرئاسة : في الخارج
- المدير العام للأمن : رد على السفير بأنه يقضي عطلة نهاية الاسبوع في مدينة نيبس.

- وكانت أرقام العقيد سيسي الهاتفية الثلاثة لا ترد.

وحسب البريد كان الخط الهاتفي للمفوضية المركزية للشرطة متعطلا عن العمل.

ومن بين كل المسؤولين السينغاليين لم يستطع السفير الاتصال بغير مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية وقد طلب منه السفير ابلاغ الرئيس عبدو ديوف. وعند تذكره، بعد ساعة من ذلك، قال مدير الديوان المذكور أنه قد أوصل الرسالة الى مدير ديوان رئيس الدولة.

وهكذا بقيت نداءات الاستنجاد التي كانت تصل السفارة بدون جدوى ما دام يستحيل توصيلها الى السلطات السينغالية مما يعني ترك أرواح الموريتانيين وممتلكاتهم تحت رحمة عصابات العنف.

لقد كانت دكاك وقتها محكومة من طرف الشارع وقد أكد الديبلوماسيون الموريتانيون الذين حاولوا الاقتراب من مواقع الهجوم على الموريتانيين غياب قوى الامن ولم يعد هؤلاء الى السفارة الا بشق الأنفس تاركين وراءهم مواطنيهم ما داموا لا يستطيعون مساعدتهم أو انقاذهم من أعمال العنف.

ويشهد العديد من المراقبين على صحة هذه الحقيقة كما في ملاحظة هذا الصحفي الذي كتب في مقال نشر في «ليبراسيون» ليوم 29 ابريل :

«لقد كان الجنود لا يكادون يظهرون للعيان، غاضين الطرف عن السينغاليين المسلحين بالعصى الذين يجيبون الشوارع بحثا عن «أي موريتاني».

وفي حدود الساعة الواحدة زوالا، وفي وقت كانت فيه السفارة والقنصلية تتلقيان العديد من طلبات النجدة الواردة من دكاك وجل المدن والقرى السينغالية، تعرضتا للهجوم ولم يلق ذلك أية ردة فعل لقوى الأمن السينغالية.

وحتى العناصر المكلفة بحماية السفير على اثر تلقيه العديد من التهديدات المكتوبة قد اختفت هي الاخرى.

وجرح الديبلوماسي، المستشار الأول بلال ولد ورزك في يده في حين لم ينقذ القنصل سيد احمد ولد لفرك الذي كان موجودا بالباب سوى لجوؤه الى مديرية الدرك بعد أن طارده المعتدون.

وتعرضت لوحة السفارة للتحطم كما تضررت السيارة الديبلوماسية الحاملة للرقم 45/هد - 56 الموجودة في حرم السفارة.

ولم يتوقف هذا الهجوم الذي دام قرابة الساعة نتيجة لتدخل قوى الامن رغم مجاورة السفارة لثكنة الدرك الوطني السينغالي حيث كانت أصوات الشعب تسمع في كل المنطقة، ولكنه انتهى لأن المهاجمين فضلوا الانسحاب لمطاردة موريتانيين آخرين.

لقد اضطر السفير للاتصال هاتفيا مباشرة برئيس الجمهورية السينغالية بعد أن تعذر عليه الاتصال بالمسؤولين المذكورين أعلاه. واطلع السفير الرئيس على الوضعية طالبا اتخاذ الترتيبات الضرورية العاجلة لحماية الارواح والممتلكات وكذلك البعثة الديبلوماسية وأعلن الرئيس السينغالي للسفير أنه كان يجهل الوضعية وأنه أول من يحدثه عنها.

وبعد هذا الاتصال، تقدم إلى السفارة ضابط من الدرك قادم من التكنة المجاورة واتخذ اجراءات لحمايتها - أي السفارة. غير أن أعمال النهب والاعتداء تواصلت بجنون منقطع النظير. وقبل نهاية اليوم لجأ الاف الموريتانيين من بينهم بعض الجرحى الى السفارة في حين تجمع آخرون في عدة نقاط من المدينة بعد أن يتسوا من نجدة قوى الامن.

وهكذا ظلت وضعية الموريتانيين تزداد خطورة في الفترة ما بين 19 و 23 ابريل 1989 عكسا لما توقعته موريتانيا عندما وقعت البيان المشترك.

ولم تكثف المجموعات التي تسيطر على الشارع بنهب الأموال بل كانت تزهق الأرواح أيضا.

وفي هذه الفترة اغتيل تسعة عرب موريتانيين بكل برودة أعصاب، حيث كانوا يوجدون في وسائل النقل السينغالية أو في الشوارع.

ومن بين هؤلاء القتلى يوجد بعض السينغاليين مثل :

- صوكي فال عضو مكتب الرابطة العامة للعرب الموريتانيين ذوي الجنسية السينغالية والمذيع الشهير في هيئة الاذاعة والتلفزة السينغالية في البرنامج الاذاعي المخصص لتلك المجموعة.

- بلال فال المعتدى عليه في حافلة والذي ضرب حتى الموت يوم 23 ابريل

1989.

وفي تعليقهم على ما يجري، اكتفى الرسميون السينغاليون على لسان وزير الداخلية بالادانة الخجولة لما يسمونه بالمخربين محاولين من جهة ايجاد اعداء لهؤلاء والتأكيد من جهة أخرى على «أن الموريتانيين لم يطالهم سوى النهب وأنواع التنكيل» وذلك قبل تجميعهم في السفارة، فالمعهد الاسلامي في نكار (المسجد) وأخيرا في معرض داکار الدولي.

ولم تكن هذه الادانة الموجهة للاستهلاك الخارجي بالدرجة الاولى الا خجولة، فقد حاول كل من وزير القوات المسلحة، وزير الشؤون الخارجية وكالة، ووزير الداخلية في حديث أجراه معهما السفير في وقت متأخر من عشية يوم 23 ابريل 1989، بعد أن عجز عن الاتصال بهما صبيحة ذلك اليوم، تبرير أعمال العنف.

ويرجع الاول منهما ما حدث الى غضب المواطنين نتيجة «اطلاق النار من طرف التاجر الموريتاني في الشارع رقم 10 على رئيس مجموعة المعتدين عليه». أما الثاني فيعتبر ما حدث نتيجة لموقف وزير الداخلية والبريد والمواصلات في لقائه مع الصحافة.

ويبدو هذا التناقض حرج السلطات السينغالية ومحاولتها تبرير ما لا يمكن تبريره. وفي يوم 24 ابريل كانت عمليات النهب والاعتداءات ما تزال متواصلة، في حين وجه وزير الداخلية السينغالي في تصريح بثته الاذاعة والتلفزة، نداء من أجل الهدوء وأدان «بمقتضى الواجب» كما قال - النهب والاعتداءات.

وفي يومي 25 و 26 ابريل 1989، اندلعت أحداث في نواكشوط ونوانيبو، تعرض

أثنائها بعض السينغاليين للهجوم وتوفي بعضهم، متأثرا بجراحه، وقد مكن تدخل القوات المسلحة وقوات الامن والادانة القوية لتلك الاعمال من طرف وزير الداخلية في خطاب نقلته الاذاعة والتلفزيون وكذلك الدور الذي لعبه أئمة المساجد في الدعوة للهدوء واستتباب الامن، الى توقف تلك الاحداث بعد بيئها بأقل من 24 ساعة (انظر خطاب وزير الداخلية والبريد والمواصلات في الملحق).

ولقد كان هذا الموقف الصارم مناقضا لتساهل النظام السينغالي الذي حاول تبرير الهجمات المعادية للموريتانيين بعد أن كان مسؤولا عن اثارها في البداية في باكل وتركها تنتشر طيلة 22 يوما خالقا بذلك وضعية مأساوية اتسعت لتطال الدبلوماسيين والموظفين الدوليين.

وابتداء من 25 ابريل 1989، وأمام الحالة العامة من عدم الامن السائدة في داكار وخصوصا بعد الهجمات التي تعرضت لها منازل بعض الدبلوماسيين وممثل الخطوط الجوية الموريتانية والموظفين العاملين في منظمة استثمار نهر السينغال، تجمعت كل الأسر في منزل السفير الذي كان يتمتع بحد أدنى من الحماية وبقيت هنالك الى أن عادت الى أرض الوطن.

وفي 27 ابريل، أمام وفد اتحاد المغرب العربي، أعطى الرئيس عبدو ديوف كل الضمانات فيما يتعلق بارادة البلدين في التحكم في الوضعية، من كلا الجانبين، والعمل على اعادة علاقات الثقة والاخوة التي ما فتئت تسود بين الشعبين.

ولكن الحكومة السينغالية غيرت رأيها بعد ساعتين من مغادرة وفد اتحاد المغرب العربي لداكار، متبينة موقفا جديدا يختار التصعيد عكسا للضمانات المعطاة.

لقد قدمت مذكرة احتجاج عشية ذلك اليوم للسفير الموريتاني كما تم بث بيان حكومي شديد اللهجة، مساء اليوم نفسه وليس هنالك من شك في أن رجوع جان كولين العائد من سفر في الخارج، له صلة بتغيير موقف الحكومة السينغالية.

والادهى من ذلك، انه في الوقت الذي لم يبق فيه الا القليل من المتاجر الموريتانية التي لم تتعرض للنهب وفي حين كان عدد اللاجئين يزداد، سواء في الدول المجاورة او المساجد او في المفوضيات او السفارة او المسجد الكبير او معرض دكار، فان الحكومة السينغالية باصدارها لهذا البيان الغير ملائم للظرف والمتلاعب بالحقائق انما تدعو بشكل صريح الى مذبحة حقيقية ومنظمة ضد العرب الموريتانيون.

وكانت الاستجابة لهذا النداء سريعة ومباشرة، حيث تعرض العرب الموريتانيون، للابادة على امتداد التراب السينغالي ووصلت عمليات القتل ذروتها يوم الجمعة الموافق 28 ابريل 1989 اذ سقط الاف الموريتانيين قتلى.

وفي منطقة داكار وحدها، يمكن في ذلك اليوم تعداد مئات القتلى، منها غلى سبيل المثال :

- بمؤسسة شيخنا الشيخ سعد أبيه، قتل وجريح (هو السيد اتقانه ولد الوالد مدير المؤسسة).

- وفي المنزل رقم 46، توفي رب المنزل، سعدنا ولد الشيخ أبي المعالي و19 شخصا آخرين.

وتجدر الإشارة الى أن هذه الاماكن لا توجد فيها متاجر بل انها مجرد مساكن لقادة روحيين كانوا ينشرون العلم بعيدا عن الاعتبارات المادية والسياسية.

وبالإضافة الى الحالات المذكورة أعلاه، لاحظ شهود عيان :

- في كران داكار : 19 قتيلا حرق بعضهم أحياء في أفران الشواء.

- في كران يوف : 7 قتلى.

- في ديركل : 26 قتيلا

- في كاستور : 21 قتيلا.

- في سوق المواشي : 15 قتيلا.

- في كيد بواي : 20 قتيلا.

- في رفسك 19 قتيلا.

- في بكين (خورونار)، الحي العربي الموريتاني : 178 قتيلا.

وفي جميع أحياء داكار الأخرى كما في المناطق المجاورة، كان الموريتانيون يقتلون بكل برودة أعصاب جماعات وفردى.

وفي اليوم الموالي الموافق لـ 29 ابريل، زادت حدة المذابح واتسعت على اثر خطاب الرئيس السنغالي، الذي صب الزيت على النار بدلا من تهدئة العواطف وذلك بمحاولته تبرير أعمال العنف.

ألم يعلن الرئيس عبدو ديوف في خطابه ذاك : «أنني أفهم جيدا غضب الشعب السنغالي وما يحسه من ألم» ؟ وفي الخطاب نفسه، وبغض النظر عن تعهدات حكومته السابقة، طالب الرئيس السنغالي باعادة الجالية السنغالية المقيمة في موريتانيا كما قرر عودة الرعايا الموريتانيين الذين ما زالوا أحياء الى بلادهم.

لقد عمت المذابح التي تعرض لها الموريتانيون عبر كافة المدن في السنغال مثل أمبور، وجوم وماتم وبدور وريشاتول وتيلون وكولخ واتيس وكبمير وسان لويس وجربل ولينكر وتاباكوندا وزكنشور وغيرها من مدن السنغال وقراه، بعد ما استمع السنغاليون الى رئيس دولتهم يعطيهم اشارة الضوء الاخضر.

وفي جانب اخر، اتسعت أعمال العدوان التي ظل يتعرض لها الموريتانيون على أيدي قوى الامن لتشمل حتى مراكز تجمعهم انتظارا لترحيلهم عبر الجسر الجوي أو عن طريق البر الى موريتانيا ووصلت هذه الاعمال الى ذروة البشاعة في معرض داكار.

وهكذا :

- في اتيس، تعرض أحد الموريتانيين للقتل في التكنة العسكرية التي كان يلتجئ اليها.

- وفي طوبا، لم يتمكن الـ 18 موريتانيا، الذين اعترف الخليفة العام للمريدين بانهم

قتلوا في مدينته، من اللجوء الى قوى الامن بعد أن أغلقت في وجوههم الابواب، تاركة مصيرهم يتقرر على أيدي القتلة.

ونذكر فيما بعد الخليفة العام للمريدين أن هؤلاء القتلة لا ينتمون الى طوبا وأنهم جاؤوا في سيارات ورجعوا من حيث أتوا.

وبعد ذلك اكتشفت في طوبى جثث ثمانين موريتانيا، مدفونة في قبر جماعي. - وفي جربل، تجمع الموريتانيون في المفوضية المركزية للشرطة، وبعد أن صاير رجال الامن كل ما كان في حوزتهم من ممتلكات، أشرفوا على ترحيلهم في حافلات كانت تنقلهم عبر الطريق الى موريتانيا.

وتكرر خمس مرات أن وقعت هذه الحافلات في كمائن نصبت لها على بعد 300 متر من المفوضية وهكذا قضى 350 موريتانيا نحبهم بهذه الطريقة. وأصيب آخرون، مثل سيدي ولد الطفيل ومحمد فال ومريم بالجنون، بعد أن قفزوا لا يلوون على شيء، من الحافلات التي وقعت في الكمين وتوفي 11 آخرين بعد أن التهمتهم السنة النيران أحياء في السيارات التي كانت تتجه بهم الى موريتانيا.

وحدثت واقعة أخرى فريدة من نوعها في جربل، تمثلت في قتل مرضى وجرحى كانوا يتعالجون في مستشفى لوكي وذلك بعد أن أبعد الى كولخ السيد ابراهيم ولد حماد وهو طبيب شاب موريتاني كان متدربا في المستشفى. وظل يساعد الجرحى ويتردد على الموريتانيين المتجمعين في مفوضية الشرطة.

- وفي زكنشور، قتل رجال الامن موريتانيين كما ساعدوا جماعة العنف على اصطیاد الموريتانيين. ومن جهة أخرى كان يتم اخضاع الموريتانيين المتجمعين في التكنات العسكرية لأعمال شاقة.

وفي داكار حيث عمت المذبحة، وصلت وقاحة الحكومة السنغالية التي منعت السفير الموريتاني من تفقد جثث الموريتانيين في الاماكن المخصصة لذلك في المستشفى، الى درجة عرض 38 جثة من بينها رضيعين مشوهين وكانت كل الجثث المعروضة لموريتانيين بيض البشرة، أما المئات من العرب الموريتانيين السفر والسود الذين قتلوا في داكار، فقد طمروا في قبور جماعية.

وحتى الموريتانيون الذين كانوا ينتجعون بمواشيهم في البوادي لم يسلموا من هذا البطش الجنوني، وتقاسم الموظفون السامون والسلطات الادارية مئات الالاف من اغنامهم وأبقارهم.

ففي بلدة بوركلان (قرب كولخ) أوفد الجنرال والي فاي القائد الأعلى للدرك زوجته ومعاونين عسكريين وذلك بهدف الاحتواء على 2000 رأس من الغنم. ومقابل ذلك أمن الجنرال المذكور رحيل ملاك هذه المواشي الى كولخ قبل عودتهم الى الوطن وقد أعطاهم وعدا مكتوبا بتسديد ثمن قطعانهم فيما بعد !

الجزء الثالث : الدوافع والنتائج

اولا : الدوافع :

بما ان مسؤولية الدولة السينغالية لا جدال فيها، فان من حقنا ان نتساءل عن الدوافع التي كانت وراء احداث هذه الفاجعة.

ومنذ اكثر من سنتين يعرف السينغال وضعية تتميز بالخطورة :

- ازمة مدرسية : كانت سنة 1988 سنة بيضاء، فضلا عن اضطرابات التعليم العالي والثانوي الخ...

- ازمة اجتماعية : بطالة مستشرية، تقلص فرص العمل، اضطرابات دورية الخ...

- ازمة اقتصادية : توقف المصانع، افلاس المصارف، انخفاض الانتاج في قطاع الصيد، تراجع الصادرات الخ...

- ازمة سياسية : عصيان سياسي، انتخابات مشكوك في صحتها، مؤسسات في قفص الاتهام، صدامات دائمة بين قوى الامن والمتظاهرين. الخ...

وهكذا استهدفت حكومة دكار، فضلا عن محاولة الخروج من هذه الوضعية، او ايجاد متنفس على الاقل، باثارة النزاع الموريتاني - السينغالي، الغايات التالية :

1 - على الصعيد السياسي :

أ - خلق وسيلة للفت الانتظار الى الخارج بهدف ابعاد خطر الاستياء الشعبي الذي يتهدد النظام يوميا،

ب - اثارة اجماع وطني حول النظام لمواجهة خطر خارجي وهمي، عن طريق العزف على المشاعر القومية.

ج - ابعاد وآلهاء القوات المسلحة التي بدأت تلفت الانتظار بعد الاضطرابات الناجمة عن معاقبة بعض الضباط السامين مثل القائد السابق لاركان الجيش الجنرال جان تافاريز داسوزا.

د - خلق ظروف ملائمة لانعقاد قمة الافراكوفونية التي لا يمكن عقدها في جو مشحون ومضطرب في الداخل.

هـ - اضعاف معارضة اصبحت اكثر فاكثر حدة بمحاولة تهميشها وتقسيمها بهدف الاحتواء على جزء منها.

و - تشجيع بعث الحزب الحاكم بعد ان حولته الصراعات الداخلية، وغياب الحماس في صفوف قاعدته، الى مجرد هيكل فارغ لا حياة فيه.

ز - انقاذ السنة المدرسية المهددة باضراب المعلمين خوفا من تكرار تجربة السنة الماضية التي كانت بيضاء.

2 - على الصعيد الاقتصادي والمالي :

أ - مصادرة مبالغ مالية كبيرة كانت بحوزة الموريتانيين.

لقد كان السينغال الذي يعلم ان جل التجار والوكلاء الموريتانيين ليست لهم حسابات مصرفية، يستهدف من وراء طرد هؤلاء في جو من الرعب والفوضى، الاحتواء

على مئات المليارات من الافرنكات الافريقية التي كانت بحوزتهم وتحويلها الى خزانة الدولة التي كانت في امس الحاجة اليها.

ب - مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة، التي يمكن ان تشكل، فضلا عن كونها اساسا تجاريا، رأس مال اولي لجيل التجار الذي تنوي الدولة السينغالية إحلاله مكان العرب الموريتانيين.

ج - تعزيز السيولة النقدية في البنوك السينغالية، بجلب المبالغ المصادرة ومن المعروف ان النظام المصرفي السينغالي كان يعاني من ندرة السيولة، حتى انها لتعجز عن دفع مقابل لصكوك زبائنهم.

د - خلق ادخار داخلي بواسطة الارباح التي سيحققها التجار السينغاليون الذين سيحلون مكان الموريتانيين.

3 - على الصعيد الاجتماعي :

أ - توفير العمل لمئات الالاف من العاطلين السينغاليين واعطاء الاولوية للاطر منهم. وهذا ما يتطلب طرد الـ 500 000 موريتاني وابدالهم بسينغاليين، ستكون استفادتهم من هذه العملية ثمنا لدعم النظام الذي كانوا يشجبونه الى ذلك الحين. وتبقى العملية مربحة، حتى لو ردت موريتانيا بطرد الجالية السينغالية التي كانت السلطات السينغالية تتصور انها أقل 30 مرة من الجالية الموريتانية في السينغال.

ب - الشروع في تحكم الوطنيين في الانشطة الاقتصادية بدءا بالتوزيع وتجارة التقسيط باعتبارها الحلقة الاسهل، على ان تعمم هذه التجربة في حالة نجاحها لتشمل كافة الاجانب الآخرين الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا في السينغال. هذه هي الاهداف الرئيسية التي كانت تبتغي تحقيقها الحكومة السينغالية من وراء احداثها للازمة.

ومن حقا ان نتساءل هل يمكن ان يبرر تحقيق هذه الاهداف الآلام والمصائب التي نزلت بمئات الالاف من الرجال والنساء الابرياء موريتانيين وسينغاليين ؟ نعم لا غرابة في أن ترغب حكومة في «تأميم» اقتصادها الوطني... لكن كيف وبأي وسائل ؟ هناك أعراف وقوانين دولية ومبادئ انسانية لا يمكن لدولة تحترم نفسها ان تتجاوزها خصوصا اذا كانت تتشدد بادعاء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان... الخ.

ثانيا : الاضرار والخسائر :

لو تخيل مخططو هذه العملية في دكار حجم الخسائر، لكانوا تخلوا عن مشروعهم الجنوني او هذا ما يمكن تصوره على الاقل. ومهما كانت صعوبة تحديد نتائج الازمة، فانتا سنحاول، بدون ادعاء الاحاطة بكل الجوانب، نذكر بعضها :

1 - الآف الاسر المصابة في ذويها الاقربين، الضحايا الابرياء، الذين لم يقتربوا اي ذنب سوى انهم وضعوا ثقتهم في بلاد ظلوا يسهمون في تنميتها الاقتصادية من خلال عملهم اليومي. وسنقف عند حالة اولئك الذين تأثرت حياتهم نهائيا بما حدث لذويهم على مرأى ومسمع منهم. وبالنسبة لهذه العائلات فان الجروح من الصعب ان تلتئم ومن المستحيل اصلاح ما فسد، ويبقى الزمن وحده كفيلا بمحو تلك المشاهد البشعة التي ارتسمت في الذاكرة.

2 - مئات الآلاف من الاشخاص الذين فقدوا كل شيء وتم اقتلاعهم من مواطن اقامتهم بارادة السلطات السينغالية وحدها.

ونعيد الى الازهان ان الرئيس عبدو ديوف في خطابه يوم 28 ابريل 1989، قد اعلن قراره بطلب اعادة السينغاليين المقيمين في موريتانيا الى بلادهم وابعاد الموريتانيين المقيمين في السينغال.

3 - قطيعة مفاجئة وعنيفة بين شعبين ربطت بينهما على مر التاريخ اواصر الاخوة والتضامن والتعاون وحسن الجوار، وبلدين متجاورين محكوم عليهما ان يعيشا معا ان لم نقل ان يتآزرا من اجل البقاء، وجدا انفسهما بغتة في مواجهة عدائية.

4 - واكيد ان السينغاليين المبعدين من موريتانيا قد لحقت بهم اضرار كبيرة ما داموا قد اكرهوا بغتة على مغادرة بلد عاشوا فيه بكل اطمئنان، غير ان خسائر هؤلاء السينغاليين الذين كانوا عمالا يدويين وفنيين ومأجورين لا تمكن مقارنتها بحال من الاحوال بتلك التي لحقت بافراد الجالية الموريتانية بالسينغال.

ولقد ظل المهاجرون الموريتانيون المعروفون عبر العالم وفي افريقيا الغربية على وجه الخصوص، بنزاهتهم وانصياعهم للقوانين وحبهم للعمل، يسهمون بكل تواضع في نمو الاقتصاد، للبلد المضيف لهم.

ونجحت الجالية الموريتانية، على مر السنوات، في الاستقرار على طول الاراضي السينغالية، مؤدية ادوارا رئيسية في مختلف قطاعات الاقتصاد وقطاع التوزيع والتجارة بالتفصيل على وجه الخصوص.

ولم يكن الموريتانيون موجودين في هذا القطاع الاخير الذي يسيطرون عليه كليا فحسب، وانما امتد نشاطهم ليشمل قطاعات اخرى مثل الايراد والتصدير، وصناعة الحلي والمطاعم والعقارات الخ...

لقد حاولت الحكومة السينغالية التي تنكر هذه الحقيقة المعروفة لدى كل المراقبين بعد ان طردت الموريتانيين واستولت على اموالهم، ان تقلل من الخسائر التي لحقت بالجالية الموريتانية المزدهرة.

أ - وتعتزف الحكومة السينغالية، رغم كل هذا، بعشرات الآلاف من المتاجر التي اصبحت شاغرة بعد رحيل الموريتانيين.

ويبقى هذا التقدير الذي لا يأخذ في الاعتبار المتاجر التي استولى عليها السينغاليون ولا تلك التي استعادها مسؤولو الادارة والشرطة والدرك، دون الرقم الحقيقي الذي يقارب 200 000 متجر.

وذهب السينغال بكل سخافة الى حد القول بان التجار الموريتانيين انما يقومون ببيع بضائع كبار التجار السينغاليين.

وانه لغريب هذا البلد الذي يمكن للمرء ان يصبح فيه تاجرا ناجحا بدون اي رصيد مالي. ولا يقف المنطق السينغالي عند هذا الحد بل يتجاوزه بادعائه ان التاجر الموريتاني كان يؤتمن على المدخرات النقدية لجميع الأسر السينغالية. ومن شأن هذا المنطق ان يجعل كل احد يعتقد انه لا توجد اية صناديق توفير، واية مصارف، او اية مجالات للاستثمار..

اما الادعاء الآخر الذي لا يقوم على اي اساس فمؤداه ان «الاسر السينغالية تودع شهريا لدى التاجر العربي الموريتاني المبالغ المخصصة لمصروفاتها اليومية». والحقيقة ان التجار الموريتانيين هم الذين يقدمون تسهيلات متنوعة لزبائنهم السينغاليين.

وليس من قبيل الصدفة ان يكون اول عمل تقوم به عصابات النهب هو تمزيق كل الوثائق المثبتة للديون التي يطالب بها التجار والصكوك بدون رصيد، والاعتراف بالدين، وبطاقات الهوية، والبطاقات المهنية.. الخ.

ويعرف الجميع من جهة اخرى، ان الاسر السينغالية الميسورة، بحيث تستطيع توفير مؤونتها الشهرية، انما تتردد على المخازن الكبيرة والبقالات... وتتشكل اكثرية زبناء الموريتانيين من الاسر التي تحول قوتها الشرائية الضعيفة جدا، دون حصولها على السلع الا عن طريق التقييط او بواسطة الدين في انتظار نهاية الشهر... وان عدم مراعاة الحكومة السينغالية لهذا الواقع هو الذي ادى الى فشل التجربة الاخيرة القائمة على احلال المخازن المنقولة وغيرها من نقاط التوزيع التي يشرف عليها السينغاليون، مكان التجار الموريتانيين.

ب - واذا صح ان للتجار الموريتانيين علاقات مع الصناعيين وكبار التجار السينغاليين - ومن الصعب تصور العكس - فلنلاحظ انه يوجد في السينغال بعض كبار التجار المستوردين الموريتانيين وان هؤلاء الوكلاء الاقصاديين الموريتانيين، الذين تمتع الحكومة السينغالية عن الاشارة الى وجودهم ببسط كلمة، تصل ارقام اعمالهم في بعض الاحيان الى مليارات الافرنكات الافريقية.

وان هؤلاء المستوردين الموريتانيين الذين كانوا يغطون اكبر نسبة من تمويل مواطنيهم حتى اذا لم يسيطروا على غرار هؤلاء الباعة الصغار، على قطاعهم، قد لحقت بهم خسائر كبيرة، لا يمكن تجاهلها بحال من الاحوال.

ج - لقد ظل السينغال، دائما يحصل على حاجياته من المواشي من موريتانيا كما ظل التجار الموريتانيون يهيمنون على هذا النشاط.

وفضلا عن الاعداد الكبيرة من المنمين الذين كانوا ينتجعون بمواشيهم في السينغال بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين البلدين، كانت مئات الاف الاغنام والابقار تصدر، حية سنويا الى السينغال من طرف الموريتانيين الذين كانوا يبيعون هذه المواشي كلما سنحت الفرصة المناسبة (موسم حصاد الفول السوداني، الاعياد الدينية... الخ).

ورغم موافقتها ابان وساطة الرئيس المالي، على الترحيل المتبادل لمواشي البلدين، اختلقت الحكومة السينغالية الاعذار للتوصل من التزاماتها. ولم يستغرب المراقبون هذا الموقف السينغالي لادراكهم ان النظام السينغالي لن يفعل اي شيء من شأنه ان يحرم السينغاليين من الاغنام الموريتانية التي تعودوا على ذبحها بمناسبة عيد الاضحى على وجه الخصوص.

وتصل اهمية كبش العيد الى درجة ان الرئيس السينغالي كان يضطر سنويا الى ايفاد الوزير المكلف بالموارد الحيوانية، الى موريتانيا لضمان تمويل السوق قبيل العيد....

لقد استحوذت السلطات الادارية وقوى الامن السينغالية على المواشي الموريتانية التي كانت تنتجع بالبوادي السينغالية. وبما ان حجة عمليات النهب غير واردة ولا يمكن التلويح بها هنا يكون لزاما على السلطات السينغالية ان تعيد هذه المواشي الى اصحابها الشرعيين.

د - اقام عدد كبير من الصنائع التقليدية الموريتانيين وصاغة الذهب على وجه الخصوص في التجمعات الحضرية والمراكز السياحية، وكان هؤلاء الصنائع الذين يعدون بالالاف ويعتمدون على ارضيتهم الخاصة يقيمون نقاط عرض للبيع تجذب طيلة السنة الزوار السينغاليين والاجانب. وقد اصبحت ساحة العرب الموريتانيين الواقعة بشارع ابليزديان محجة لكل السياح القادمين الى العاصمة السينغالية. ان هذا النشاط الذي اسهم اكبر الاسهام في نمو السياحة بالسينغال لا يمكن تجاهله كما يلزم تعويض الاضرار التي لحقت بهؤلاء العمال النزهاء.

هـ - لقد ترتب على هيمنة الموريتانيين على تجارة الماشية تحكمهم في نشاطين مرتبطتين بهذا القطاع هما توزيع اللحوم والشواء.

فعلى طول الساحة السينغالية تنتشر الاف المجازر التي توفر اللحوم للأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل ولا يمكن التقليل من اهمية هذا النشاط بالنظر الى ما يتطلبه من اموال، فضلا عن اثره في توفير الغذاء للسكان.

وتطلق تسمية «محلات الشواء» في السينغال على المطاعم الشعبية التي يمكن ان يتناح فيها المشوي و«الكباب»، وقد اقام الموريتانيون الالاف من المحلات المتخصصة في بيع الشواء في الاحياء الشعبية ومحطات السيارات وفي الطرقات الرئيسية....

و - لقد توسعت الجالية الموريتانية في الاستثمارات العقارية في السينغال، يشجعها على ذلك ازدهارها النسبي وثقتها في متانة الروابط القائمة بين الشعبين مما جعلها تستبعد ان تقوم الحكومة السينغالية بطردها في يوم من الايام.

وهكذا امتلك الموريتانيون عدة عمارات في داكور وفي مختلف المدن السينغالية الاخرى فضلا عن منازل وارضيات للبناء وللزراعة في كل ولايات البلاد.

ان كل هذه الاملاك العقارية المكتسبة على وجه حق والمسجلة عقاريا والواضحة السندات لا يستطيع احد ان يتجاهلها وينكر ان اصحابها قد ارغموا على تركها وراء ظهورهم.

ز - ويشكل الخمسمائة الف موريتاني (500 000) في السينغال مجموعة غنية نسبيا وكانت بحوزتهم اموال كثيرة على شكل ادوات مختلفة واثاث... الى اخره. وقد تم نهب هذه الاموال وصادرت السلطات الرسمية بعضها.

ولا مجال هنا لذكر كل عمليات السطو التي تعرض لها الموريتانيون ما دام الجميع يتذكرون ما حدث. ونشر مع ذلك الى شهادتين محايدتين، اولاهما لصحفي من جريدة لوموند كتب يوم 3 مايو ما يلي: «انهم (الموريتانيون) يدخلون بناية المطار ويمرون بمكاتب الجمارك حيث يفقدون اخر ما كانوا يملكونه ثم يخرجون صفر الاكف». اما الشهادة الثانية فتمكن قرائتها في جريدة «لكوتيديان دوباري» الصادرة بتاريخ 2 مايو 1989 التي تقول: «انها عملية سطو شاملة ومنظمة تجعل المرء يشك في قدرة الحكومة السينغالية على استعادة التحكم في الوضعية».

وامام هذه المواقف التي يصعب وصفها كان من الطبيعي ان تتعبأ الصحافة الدولية ويدخل في النسق نفسه تدخل بعض الممثلات الدبلوماسية للمطالبة بمعاملة اكثر انسانية للمبعدين الموريتانيين ولكن كل هذا ظل بدون جدوى. لقد قررت السلطات السينغالية ان يغادر الموريتاني ذلك البلد خالي الوفاض. فلا غرابة اذا أن تعد بالالاف السيارات الموريتانية التي صادرها الرسميون السينغاليون وحاولات السلع الموريتانية التي كانت في ميناء داكار في طريقها الى موريتانيا...

ح - وُغني عن القول ان النقود دون غيرها، من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة كانت هي ضالة السلطات السينغالية المنشودة من جمارك ورجال امن. وكان هؤلاء يصبون لعنتهم وجام غضبهم على كل موريتاني لا يلقون بحوزته هذه الاوراق. ليس غيابها وقت التفتيش دليلا كافيا ان الشخص قد هربها بوسيلة ما او اخفاها... ورغم عشرات المليارات المصادرة لم يذهب ظمأ السينغاليين ولم يكتفوا بما وصل ايديهم من غنائم..

لقد عبر مدير الجمارك السينغالية عن ذلك ابلغ تعبير عندما اتهم القنصل الموريتاني بتهريب العملة الصعبة طالبا رسميا من «سفارة موريتانيا ان تعيد له المبالغ المودعة لديها من طرف الرعايا الموريتانيين»؟؟

والادهمى من ذلك هو مصادرة كل الحسابات المصرفية الموريتانية بما فيها حسابات السفارة والدبلوماسيين والموظفين الدوليين رغم انها مفتوحة وفقا لاتفاقيات دبلوماسية وحسب معاهدات الاقامة.

وكما سنرى فان الاضرار المسببة للجالية الموريتانية التي كانت تقيم في السينغال كثيرة جدا ولا يمكن نكرانها او السكوت عليها ما دامت لم تدرس بهدف منح تعويض عاجل للمتضررين..

وأما الجالية السينغالية، التي كانت تقيم في موريتانيا، فقد اودعت الجزء الاكبر من المبالغ التي كانت بحوزتها في بعض السفارات الغربية ولكنيسة نواكشوط. وتم جرد هذه الممتلكات من سيارات وادوات شخصية الى اخره، وتسجيلها من قبل

الحكومة الموريتانية التي تسهر عليها.

وان الحكومة الموريتانية لمستعدة لاعادة هذه الاموال الى اصحابها الشرعيين بمجرد التوصل الى تسوية عادلة للارزمة، مع العلم بأن ممتلكات السينغاليين في موريتانيا لم تكن لتقارن من قريب ولا من بعيد بممتلكات الموريتانيين في السينغال.

ثالثا : عائدون الى الوطن ولاجنون :

وعلى الرغم من جسامه الاحداث فان موريتانيا كانت دائما تعتبر ان اعادة المواطنين السينغاليين والموريتانيين كل الى بلده ليس بأفضل الحلول. وبالفعل، فقد بادر رئيس الدولة الموريتانية بتاكيد ذلك لتظيره السينغالي، مشددا على ان عملية التسفير من شأنها أن تكرر القطيعة بين البلدين نهائيا.

وانطلاقا من هذا المبدأ، حصلت موريتانيا من الحكومة السينغالية على الموافقة على ان يقوم كل واحد من الاطراف باتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل ايقاف اعمال العنف واستتباب الهدوء، والشروع في القيام بنشاطات متفق عليها من اجل طمأنة كل جالية على مصيرها وتأمينها في البلد الاخر.

وفي يوم 26 ابريل اتخذت الحكومة الموريتانية الاجراءات الضرورية التي مكنتها من القضاء على اعمال العنف، 24 ساعة فقط بعد نشوبها.

وفي يوم 28 ابريل، اتخذت الحكومة السينغالية قرارا من جانب واحد يقضي بالمطالبة باعادة كل السينغاليين المقيمين في موريتانيا وبابعاد كل الموريتانيين القاطنين في السينغال.

وقد تم الاعلان عن هذا القرار من طرف الرئيس السينغالي في خطاب موجه الى الامة اذيع في الليلة نفسها عند الساعة الثامنة والنصف.

وقبل ذلك الح الرئيس اديوف على رئيس الدولة الموريتانية مطالبا اياه باعادة كل جالية الى بلدها الاصلي لانه على حد قوله : «لم يعد بوسعنا ضمان الامن للموريتانيين».

وبعد هذا القرار، قبلت الحكومة الموريتانية عملية التسفير ولم تمض الا ثلاثة ايام على الجسر الجوي المقام بين الدولتين، حتى عبر وزير سينغالي عن قلق حكومته قائلا : «لم نكن نتوقع اكثر من عشرين الف سينغالي وقد تجاوز عدد العائدين الـ 50 000».

وبدل هذا القلق على ان الحكومة السينغالية، التي تسير الامور في دولة كثرت هجرة سكانها، تجهل تمام الجهل وضعية مواطنيها القاطنين في الخارج وخاصة اولئك الذين يقيمون على ارض اقرب الجيران اليها.

ومن اجل تدارك هذه الوضعية غير المنتظرة، تقدم السينغال بفكرة «اللاجئين الموريتانيين» مؤكدا ان موريتانيا ساعية في طرد مواطنيها.

ومنذ ذلك الوقت ستمنح اجهزة الاعلام والدعاية السينغالية كل السينغاليين العائدين

من موريتانيا والمنحدرين من منطقة نهر السينغال، الجنسية الموريتانية.
وقدم هؤلاء السكان المجمعون لأغراض الدعاية والاشهار الى الصحافة
والمنظمات الدولية والزوار الاجانب بصفتهم لاجئين.

وترمي الحكومة السينغالية من وراء هذه الحيلة الى تحقيق اهداف اربعة :
أ - المساس بسمعة موريتانيا والحاق الضرر بها وتقديمها كدولة تمارس الميز
العنصري بين صفوف مواطنيها.

ب - الهاء الراي العام الدولي عن قضية عشرات الآلاف من السينغاليين من اصل
عربي من كل الالوان، والذين تأويهم موريتانيا بعد ان طردهم بلدهم السينغال.

ج - جعل المجموعة الدولية تتكفل بصورة مستمرة بنفقة سينغاليين اصليين،
بوصفهم لاجئين. هؤلاء السينغاليين الذين لم تتوقع الحكومة عودتهم لجهلها بوضعية
رعاياها المقيمين في موريتانيا.

ولا يمكننا الا ان نندهش من موقف الحكومة السينغالية التي طلبت عودة مواطنيها
الى ارض الوطن ألحت على ذلك، على لسان رئيس دولتها، والتي ترفض مع ذلك
اليوم تحمل مسؤوليتها والعواقب الناجمة عن قرار اتخذته هي نفسها.

د - خلق قاعدة تبرر الارادة التي عبرت السينغال عنها ايمامة للتدخل في شؤون
موريتانيا الداخلية.

لكن الحكومة السينغالية التي نصبت نفسها بغير حق وصيا على الزنوج
الموريتانيين، تلاحظ اليوم ان اي موريتاني اصيل لن يقبل مثل هذه التبعية.

ومن المعروف على كل المنابر ان المواطنين الموريتانيين سواء كانوا عربا او
زنوجا من مختلف الاقليات (التكرور، الفلان، السونكي، الولف) متعلقون ايما تعلق
بوطنهم ولا يقبلون باي حال من الاحوال الدخول في الاعيب الدعاية السينغالية.

وقد ادان هؤلاء الحكومة السينغالية واللوبي المعادي لموريتانيا، لتحملها مسؤولية
اثارة الازمة كما يرفضون بكل قوة المحاولة التي تقوم بها سلطات دكار لتنصيب
نفسها ناطقا رسميا باسمهم كذريعة للتدخل المستمر في شؤون موريتانيا الداخلية.

ولم تسبب موريتانيا هذه الازمة وما كانت لتريد هذا التفسير للجاليين اللتين كانتا
تقيمان - منذ قرون بالنسبة للجالية الموريتانية ومنذ عشرات السنين بالنسبة للجالية
الاخرى - كل منهما في وطنها الثاني.

لقد تعاملت موريتانيا بكل كفاءة مع هذه الجماهير التي تدفقت نحوها بعد ان فقدت
كل شيء والتي يعادل عددها عشر سكانها، ومع صعوبة الوضع، فان مجموع
الموريتانيين والسينغاليين الوافدين الى موريتانيا بعد الاحداث قد ادمجوا في النسيج
الاجتماعي الوطني، كما اعيد دمج جزء كبير منهم في الحياة النشطة.

وشينا فشيئا لم تعد الدعاية السينغالية الرامية الى ترويج فكرة طرد موريتانيا
لمواطنيها تلقي اذانا صاغية.

اما الجنسية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية فانها اما مكتسبة عند الولادة او
عن طريق التجنس بموجب تشريع لا يعرف التمييز سبيلا اليه. وعندما قامت

السلطات المختصة باعادة السينغاليين القاطنين في موريتانيا الى السينغال مستجيبة بذلك لالاحاح السلطات السينغالية فانه لم يكن باستطاعتها تسفير اي مواطن موريتاني على اساس انتمائه الاجتماعي - اللغوي أو قناعاته السياسية. وبالطبيعة فان موريتانيا بلد مضياف وفتاح ذراعيه لكل الرجال النزهاء الراغبين في العيش على ارضه أخرى إذا تعلق الامر بأبنائه. وهي لا تريد مع ذلك ان تشارك في المهزلة السينغالية المتمثلة في تقسيم مواطنيها الى مبعدين ولاجئين حسب الظروف. اننا ندرك جيدا عن اي لاجئين يتحدث السينغال، كما ان السينغال يعرف الدوافع الخفية لاختراعه الجديد هذا.

رابعاً : الحصانات الدبلوماسية :

لم يفتأ السينغال، طيلة الازمة يذكر المضايقات التي يزعم ان موريتانيا قامت بها في وجه نشاطات سفارته في نواكشوط.

ولكن الوقائع هنا ايضا، تظهر تناقض الخطاب الرسمي السينغالي :
أ - من خرق باستمرار حرمة الحقيبة الدبلوماسية لسفارة موريتانيا في دكار، ومزقها بانتظام ملحوظ بحثا عن مبالغ مالية فيما يبدو ؟ الم تكن الشرطة والجمارك السينغالية ؟.

ب - من «نسي» او تناسى ان يحمي منازل مجموع الدبلوماسيين الموريتانيين بدكار وكذلك الموظفين الدوليين ذوى الجنسية الموريتانية ؟ .

ج - لماذا اختفى حراس السفير يوم 23 ابريل، يوم كان في امس الحاجة الى الحراسة ومن هو المسؤول عن اختفائهم ؟

د - من الذي تجاسر على تفتيش زوجات الدبلوماسيين الموريتانيين وهن يغادرن دكار يوم 9 مايو 1989، ممزقا حقائبهن وامتعتهن اليدوية ومعرضا اياهن للاهانة ؟

هـ - من فتش سفيرنا لدى مغادرته دكار يوم 23 مايو 1989 وطرده من قاعة الشرف بحضور عدة سفراء عرب وافارقة ؟

و - من الذي سطا ليلتي 22 و 23 اغسطس 89 عند آخر مركز حدود، على نقود جيب الدبلوماسيين الموريتانيين العائدين الى وطنهم بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ؟

ان الحكومة السينغالية التي منعت الدبلوماسيين الموريتانيين من استعادة المبالغ المودعة في حساباتهم المصرفية في دكار، حرصت على تجريدهم من كل ما كان في حوزتهم، وذلك رغم الاتفاق المتوصل اليه بين البلدين، والذي ينص على انه يسمح للدبلوماسيين باصطحاب ممتلكاتهم دون ان يتعرضوا لادنى تفتيش.

ز - من الذي قام، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بتجميد حسابات السفارة وحسابات كافة العمال الدبلوماسيين في بنوك دكار ؟

وفي المقابل فان موريتانيا لم تلجأ في يوم من الايام الى هذا الاسلوب من المعاملات المخالف للاعراف الدولية وادنى قواعد اللباقة.

1 - لم تنتهك قط حرمة الحقيبة الدبلوماسية للسفارة السنغالية في نواكشوط.
2 - غادر السفير السنغالي نواكشوط يوم 22 اغسطس من قاعة الشرف وودعه عدد كبير من رؤساء البعثات الدبلوماسية وموظفان ساميان من وزارة الشؤون الخارجية الموريتانية.

3 - تمكن سفير السنغال وكافة عماله يوم 22 اغسطس من سحب كافة ممتلكاتهم المودعة في بنوك نواكشوط.

4 - واخيراً، وعند نقطة عبور الحدود بروسو، ورغم الظروف السيئة التي اكتنفت مغادرة الدبلوماسيين الموريتانيين حدود السنغال، فان اي دبلوماسي سنغالي لم يتعرض في الليلة نفسها الى المساس بخصائته الدبلوماسية او السطو على امواله. وخلاصة القول انه اذا كان من السهولة في السنغال، الحديث عن «دولة القانون» و«التيرنكا» (الضيافة بلغتهم)، فان اتباع القول بالفعل يشكل نسفا لا يقبل احد في الضفة اليسرى من النهر التقيد به ولا حتى يقدر على ذلك.

الخاتمة :

لقد كانت الاضرار المادية والمعنوية التي تعرضت لها الجالية الموريتانية في السينغال خلال حملة الابداء التي استهدفت استئصالها نهائيا اكبر من ان يحاط بكل جوانبها وأجل من ان يتم تعويضها. وقد عاش شعبنا بكل فئاته هذه المأساة باعتبارها واحدة من اشد المحن وقعا واكثرها ايلاما في تاريخه الطويل. وكما هي عادته دائما، في مواجهة المصاعب، تصدى لها بكل كبرياء ورباطة جأش وبوثبة تضامن منقطعة النظير. وتمثلت خطورة الازمة الموريتانية السينغالية الاليمة، في كونها احدثت شرخا عميقا في علاقات شعبين متآخيين كان يربط بينهما كل شيء، فضلا عن جو التوتر الشديد الذي اصبح يخيم على المنطقة.

وان مسؤولية مدبري هذه الاحداث المأساوية - النظام السينغالي واللوبي الحاقد على موريتانيا المندس في هذا النظام - لم يعد ممكنا، بعد الان، التشكيك فيها. وتبقى الجمهورية الاسلامية الموريتانية، رغم ما كابדתه من المرارة والالام، مستعدة دائما للبحث عن حل سلمي ومتفاوض عليه لنزاعها مع السينغال. وان هذا الاستعداد وهذا الانفتاح هما اللذان يفسران قبولها لكل جهود الوساطة التي قيم بها حتى الان وخاصة في اطار منظمة الوحدة الافريقية. ولقد عملت موريتانيا العضو المؤسس والفاعل في هذه المنظمة وستعمل دائما في سبيل تحقيق مثل القارة في التحرير الكامل والتقدم والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وتؤكد ان اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية مع السينغال، البلد المجاور والشقيق، يتوقف على حل المشاكل الملموسة الـ رتبطة بالنزاع الحالي وبعيدا عن كل مزايده لا طائل من ورائها.

ملحق

8 يونيو 1895

معاهدة بين والي السودان الفرنسي السيد قرودي وبكار ملك إدوعيش
معاهدة سلام وحماية تجارة الصمغ في محطات باكل ومدينة
(الحقوق التقليدية التي يستوجب دفعها من قبل فرنسا الى ملك إدوعيش)

لقد تم الاتفاق بين والي السودان قرودي بمساعدة الحاكم الأعلى للقوات العقيد
كونت وإداري مدينتي باكل ومدينة السيدين باربي ولوبرن من جهة،
وبكار ملك إدوعيش الممثل من طرف الشريف محمد الشيخ بمساعدة اندومبي
تيفيدي ومحمد البشير من جهة أخرى،
اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى :

سيعم، من الآن فصاعداً، السلام والصداقة بين السودان الفرنسي وبكار ملك
إدوعيش،

يلتزم بكار بضمان الأمن والهدوء على حدود السودان الفرنسي وذلك على الضفة
اليمنى للنهر، إنطلاقاً من مستنقع انكرير وحتى شمال دييلمان. كما يضمن أمن طرق
القوافل المتجهة نحو باكل وخاي ومدينة وذلك حتى حدود السودان.
ويتعهد بالمعاقبة الصارمة لقبائل إدوعيش إن هي قامت بأعمال السطو والاعتداء
على أراضي السودان الفرنسي.

المادة الثانية :

كما يتعهد بكار إضافة الى ذلك بعدم الاعتداء على القبائل العربية المحالفة
للفرنسيين.

وإذا حدث أن وقع بينه وبين هذه القبائل خلاف، فإنه سيرجع الى والي السودان
من أجل فضه.

المادة الثالثة :

وطبقاً للمبادئ التي وضعت في معاهدات سنتي 1871 و 1880 التي سبق وأن
أبرمت بين الفرنسيين وبكار، فإنه ستسدد لملك إدوعيش ضريبة مقابل الصمغ الذي
يستورد الى السودان من الضفة اليمنى لنهر السينغال حسب العرف المعمول به في
البلاد.

وتحدد ضريبة الصمغ كالاتي :

- بمدينة باكل تحدد الضريبة بقطعة نقود (جنيه) لكل 800 كيلو غرام من الصمغ
مهما كان نوعه.

- بمدينة مدينة تحدد الضريبة بقطعة نقود (جنيه) لكل 900 كيلو غرام من الصمغ

شريطة أن يكون الصمغ منتوجا في بلاد إدوعيش وهو ما على المستورد إثباته.

المادة الرابعة :

وفي حالة قيام إدوعيش بغارات أو عمليات سطو علي تراب السودان، رغم الترتيبات المذكورة اعلاه، ستخصص قيمة الأملاك المنهوبة أو التعويضات المستحقة بسبب الأضرار، من قيمة الضرائب التي ستسدد الي بكار من حقوق استيراد الصمغ. وستدفع الضرائب المستحقة كل ثلاثة أشهر في أربعة أقساط من قبل إداري باكل ومدينة.

المادة الخامسة :

وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مصادقة الحكومة الفرنسية. ومهما يكن من أمر فإنها ستصبح نافذة (بصفة مؤقتة) ابتداء من فاتح يناير 1896. أعدت هذه الاتفاقية في ثلاث نسخ بمدينة خاي باللغتين الفرنسية والعربية يوم الثامن من شهر يونيو 1895.

التوقيع

البير قرودى
كونت
باربي
لوبرن

محمد الشيخ
اندومبي تيقدي
محمد البشير

L'ÉMIRAT DES TRARZAS

مردم بنو اسرائیل را در میان

داہر سر اعدا میری کریمہ آخری :

بمصر، الشيخ سبر، وعامة احياء ومصر، جامعة او بدار، مصر، ومصر، امير اسر شمس
ومصر، الجامع على بنو الخط، ومصر، ابن الجامع على النصيب، ومصر، رواجع على
ومصر، بنو، بدار، سر اصل الجامع، ومصر، دف، ومصر، حجر العرادة، ودار امير اسر، وامر اسر، دف
انقطاع دار

سواد ملو، انوا فقير اسماء، مع النور، زعموا ان العاقبة والحمد لله رب العالمين، امير واجيد

انصاف ایضاً

طوار جمع ما دلان دج بن نعلین معو معو دایع سس راعو سنا لامی

المعقل الثالث

العلق الثالث
هو ان اخبروا من رضى لثقتهم وسواله لا يحسنه وتكون له اعراضه من سورا من ذلكا، وفي
الخط من لم يدع بعد ما عودت الى ارجع من انفسه وانما ارادوا ان يكون من رضى له ما يجمع
في ذلك الصلح الصريح والراجح والاحتمال به وسواها من سورا من الهمة في نقله من

المطل الزاج

خوان اعظم سلام اسرار از روضه امیر ابرار الکریم ما ذلها و ما ذلها اخره موعود که در ضلعه صفی
الصلح و سعادتها سوار خانه سعد عجم از بسا هنر و برکت طایفه کی ما نو خرمی

نقطہ الخامس

هو لیا ارض و آدا ارض به یسویان احوال علی نصیب و سوا علی سوا

ولقد رآه من الشمس سائر عذاره عليه رحمتها ونعمه منها زينة
مناوره رآه من الشمس سائر عذاره عليه رحمتها ونعمه منها زينة

العقد السادس

واذا لم يتأخر، اندمجت في الماء أو لم تمتل ما في الثور في هذه الحالة
 اندمجت في الماء أو لم تمتل ما في الثور في هذه الحالة
 اندمجت في الماء أو لم تمتل ما في الثور في هذه الحالة

العقود الساج

و اذ اربع حقا فما هو مكتوب في التوراة في الكتاب المقدس من ان الله عليه السلام
 و هو كذا في قوله تعالى ان الله هو مكتوب في التوراة في الكتاب المقدس من ان الله عليه السلام

Fait à Dargau le 23 Mai 1898

احمد سالم
Ahmed Saleem

[Handwritten signatures and names:]

Chas. H. ...
H. ...
... ..
... ..
... ..

نص البيان المشترك الموريتاني - السنغالي

1989-4-19

قام العقيد جبريل ولد عبدالله عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وزير الداخلية والبريد والمواصلات في الجمهورية الاسلامية الموريتانية بزيارة لجمهورية السنغال يومي 17 و 18 ابريل 1989.

وقد كان الوزير حاملا رسالة من فخامة العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني رئيس الدولة في الجمهورية الاسلامية الموريتانية الى فخامة السيد عبدو ديوف رئيس جمهورية السنغال.

وكانت هذه الرسالة ذات صلة بالعلاقات الاخوية القائمة بين البلدين. وخلال وجوده في السنغال وفي اطار التشاور الدائم بين البلدين اجرى الوزير الموريتاني محادثات مع نظيره السنغالي السيد اندري سونكو، تناولت المسائل الثنائية.

وفي هذا الاطار تطرقت المحادثات بصفة خاصة الى الاحداث التي جرت مؤخرا على مستوى القريتين الحدوديتين : دياوارا وساني ديري، وهي الاحداث التي تسببت في مقتل شخصين وساهمت في خلق مناخ من عدم الامن تجسد في الحاق ضرر بالغ بالاشخاص والممتلكات.

ولوضع حد لهذه الحالة يلتزم الجانبان باتخاذ جميع الاجراءات من اجل :

1 - الاسراع باستعادة جو الوثام وعلاقات الثقة التي كانت قائمة على الدوام بين السكان المتجاورين من كلا البلدين.

2 - ضمان امن الاشخاص وممتلكات المجموعات المقيمة في اي من البلدين. وقد ارتأى المزيان تحديد يوم 22 ابريل كتاريخ لبدء اعمال لجنة التحقيق التي شكلت يوم 12 ابريل 1989 ابان زيارة السيد اندري سونكو وزير الداخلية في جمهورية السنغال الى انواكشوط.

وهنا الوزيران نفسيهما على الجو المتسم بالتفاهم الذي ساد مباحثاتهما وقد حرصا على الاعراب عن شعورهما العميق بالرضا في ما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل اليها وكذلك بخصوص التضامن ووشائج القرابة والتفاهم بين السنغال وموريتانيا. وقد اعرب العقيد جبريل ولد عبد الله عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وزير الداخلية والبريد والمواصلات في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، باسم الوفد المرافق له وأصالة عن نفسه عن عميق الامتنان للاستقبال الحار، الودي والاخوي الذي خصوا به اثناء مقامهم، كما وجه خالص تشكراته الى فخامة السيد عبدو ديوف وحكومته والى الشعب السنغالي.

عن الجانب الموريتاني : العقيد / جبريل ولد عبد الله عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وزير الداخلية والبريد والمواصلات.

عن الجانب السنغالي : السيد اندري سونكو وزير الداخلية.

نص الخطاب الذي وجهه وزير الداخلية والبريد والمواصلات على اثر الأحداث التي وقعت يوم 24 ابريل 1989

«في هذا الشهر المبارك شهر رمضان حيث يجب ان تسود الرحمة والتضامن والوئام تسعى بعض العناصر المشاغبة الى زرع الفوضى عبر الهجوم على ممتلكات بعض الاجانب.

ان وضعنا كهذا يعتبر غير مقبول بالمرة. وفي الحقيقة فان ديننا الحنيف - الاسلام - يحملنا واجب حماية الاجانب القاطنين عندنا مع ممتلكاتهم تماما كما نحمي مواطنينا. وبما ان دولتنا تعتبر دولة قانون فان السلطات العمومية لا تسمح بشيوع الفوضى تحت أي شكل من الاشكال ومهما كانت المبررات.

ويجب بكافة الوسائل مباشرة تعرية وعزل وتصفية صيادي المياه العكرة الذين يحاولون المساس من السمعة الطيبة لبلدنا المشهور بكرم الضيافة. وعلى مواطنينا مهما كان الالم المكابد ان يطهروا قلوبهم من الشعور الخسيس بالثار كما ان عليهم ان يفهموا ان الاجانب ليسوا مطلقا مسؤولين عن الاحداث المأساوية الاليمة التي شهدها مواطنونا خارج الحدود.

ومهما يكن من امر فان الدولة لا يمكن ان تقبل هذه المسلكيات المشينة واللامسؤولة.

وبما ان الاوامر المناسبة قد اعطيت على كافة المستويات لمواجهة محركي الاضطرابات بكل صرامة فانه يرجى من كافة المواطنين التزام الهدوء والمساعدة على تصفية المشاغبين.

واضافة لذلك فان رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني رئيس الدولة قد أمر بفرض نظام منع التجول في نواكشوط وتوانذيبو ما بين الساعة الثامنة مساء والساعة 6 صباحا.

لائحة التجار الموريتانيين الذين قتلوا
في السينغال في الفترة ما بين 4 فبراير و25 يوليو 1988

- 1 - محمد يحظيه ولد محمد، شارع الجنيرال ديغول بداكار، يوم 4 فبراير، توفي على الفور.
- 2 - محمد ولد محمدن المتوفى يوم 15 مارس في مستشفى لدانتيك على أثر المعاملات التي كان ضحية لها في حبسه الاحتياطي (لم يقدم تقرير الطبيب عن اسباب الموت).
- 3 - على ولد عبد الله، الذي قتل يوم 18 مارس في حانوته بتييس.
- 4 - عبد الله ولد بابه الذي اشبع ضربا في حانوته في ديبل رقم 1 يوم 2 يوليو وتوفي يوم 8 يوليو في المستشفى الرئيسي بداكار ولم تتابع مفوضية المقاطعة المعنية التحقيق وبالأحرى المفوضية المركزية.
- 5 - محمد ولد الجيد، التاجر في حي أمتي 1، الذي تلقى ضربة يوم 5 يوليو في حانوته وتوفي متأثرا بجراحه يوم 8 يوليو في المستشفى الرئيسي في داکار.
- 6 - اعتدى على السيد سالم ولد وداد في سوق الماشية في داکار يوم 23 يوليو ومات يوم 25 يوليو في المستشفى الرئيسي.

ملاحظة : في هذه الحالات الستة وفي الحالات الأخرى لم يلق القبض على أي مجرم أخرى أن يحاكم.

بعض الحوادث السابقة التي جرت بين قرى البلدين :

- 1 - وومبو ودمبكام في سنة 1971^{١١}
(قريتان صونيكيتان توأمتان)
- 2 - صانيا ومودري في سنة 1977^{١١}
(قريتان صونيكيتان متجاورتان)
- 3 - القاهرة ودندى سنة 1988^{١١}
- 4 - هجوم سينغالي على مشروع ايطالي قرب دار البركة في ولاية البراكنة الموريتانية.

(1) القرية المذكورة في بداية كل مثال موريتانية والثانية سينغالية.

(2) لقد جرت كل هذه الحوادث على اثر عبور سينغاليين مهاجمين من الضفة النهر اليسرى.

التصميم

أحمد محمود بن محمد
مترجم معتمد لدى محكمة الاستئناف
بأنواكشوط - (ج.أ.م.)
Ahmed Mahmoud ben MOHAMED
Traducteur Agréé
près la Cour d'Appel à Nouakchott

مدخل

الجزء الأول : عرض تاريخي موجز

أولا : فترة ما قبل الاستعمار

ثانيا : الفترة الاستعمارية

ثالثا : فترة الاستقلال الوطني

الجزء الثاني : الأزمة

أولا : الاعداد النفسي

ثانيا : سرد الوقائع

ثالثا : تحليل الأحداث

الجزء الثالث : الدوافع والنتائج

أولا : الدوافع

ثانيا : الأضرار والخسائر

ثالثا : عائدون الى الوطن ولاجئون

رابعا : حصانات دبلوماسية

خاتمة

